جامعة اليرمـــــــــــــوك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم العلوم المالية والمصرفيـة

رسالة ماجستير بعنوان

اتجاهات البنوك الأردنية نحو تطبيق متطلبات اتفاقية بازل II

Attitudes of Jordanian Banks Towards the Implementation of the Requirements of Basel II Agreement

قدمت هذه الرسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة اليرموك

الطالب

أنس سامي ناصر هنداوي

٢٠٠٣٧٢٠٠٢٣

إشراف

د. عبير الخوري

جامعة اليرمـــــــــــــــــوك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم العلوم المالية والمصرفيـة

اتجاهات البنوك الأردنية نحو تطبيق متطلبات اتفاقية بازل II

Attitudes of Jordanian Banks Towards the Implementation of the Requirements of Basel II Agreement

إعداد

أنس سامي ناصر هنداوي

بكالوريوس محاسبة- جامعة اليرموك- ٢٠٠٣م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص العلوم المالية والمصرفية في جامعة اليرموك، إربد-الأردن

وافق عليها

د.عبــــير فايز الخــــــوري .... مشرفاً ورئيســـاً

أستاذ مساعد في المحاسبة، جامعة اليرموك

د.محمــــد محمود العجلونـــي .... عضـــــواً

أستاذ مساعد في العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك

د.جمـــال إبراهيم البـــدور .... عضـــــواً

أستاذ مساعد في المحاسبة، جامعة اليرموك

د.إسماعيــــل إبراهيم طــــراد .... عضـــــواً

مدير البنك المركزي - إربد

تاريخ المناقشة ٢٠٠٦/١٢/١٩م

الإهداء

لعينيه الدافئتين، وقلبه الذي حملني طفل، فحملته في قلبي أبداً . . .

أبـــــــــــــــــــــي

لكبرياء الياسمين الدافئ التي منحتني دفقها وحبها فصرت بفضلها . . .

أمـــــــــــــــــــــي

الشكر والتقدير

بعد الشكر لله عز وجل على نعمه وعطاياه علينا ، أتقدم بجزيل الشكر إلى أسرة جامعة اليرموك عامة ، وإلى قسم العلوم المالية والمصرفية خاصة ، وإلى كافة أعضاء هيئة التدريس الكرام في الكلية ، للجهود الخيرة ، والمميزة التي بذلوها في إعطاء المعلومة القيمة ، إضافة إلى حُسن التواصل والتعامل مع الطلبة .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى مشرفتي الدكتورة الفاضلة عبير الخوري ، مديناً لها بالفضل كله على تكرمها مشكورةً بالإشراف على هذه الرسالة ، فكرست لها الساعات الطويلة قراءة ، ومناقشة ، وتوجيهاً ، وتابعت بكل أمانة وإخلاص تفاصيل العمل بها ، فكانت لملاحظاتها القيمة وتوجيهاتها السديدة أعظم الأثر في إعدادها بشكلها ، ومضمونها الحاليين ، أطال الله في عمرها ومنحها الصحة والعافية والقدرة على المزيد من العطاء الذي لا ينضب بإذنه تعالى .

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة وهم : الدكتور محمد العجلوني ، والدكتور جمال البدور ، والدكتور إسماعيل طراد ، الذين اقتطعوا لها جزءاً من وقتهم الثمين ، متشرفاً بمناقشتهم ، راجياً المولى عز وجل أن يوفقني للعمل بتوجيهاتهم ، ونصحهم ، وإرشادهم ، والاستفادة من ملاحظاتهم الثمينة ، وخبرتهم الواسعة لما بذلوه من جهد وما سوف يبذلوه تدعيماً للجهد المتواضع الذي قدمته هذه الرسالة .

كما يسعدني أن أتوجه بخالص الشكر كله للأخوة الأعزاء بالبنك المركزي الأردني وأخص بالشكر الأخوة في دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي السادة (مصطفى الخياط ، عرفات الفيومي ، زياد غنمه) ، والأخ ماجد الزعبي من البنك المركزي / فرع إربد ، على ما قدموه لي من نصح وإرشاد وإثراء للمعلومات في موضوع الدراسة وقيامهم بتحكيم الاستبانة الخاصة بالدراسة ، كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من الدكتور عبد الرسول الحياني والدكتور لؤي صالحية من قسم إدارة الأعمال بجامعة اليرموك على ما قدموه لي من عون ومساعدة لا تقدّر بثمن فلهم مني كل الشكر والمحبة والتقدير .

والحمد لله رب العالمين

الباحث / أنس هنداوي

فهرس المحتويات

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الأردني

الفصل الثالث: اتفاقيـــــات بازل

الفصل الرابع: الدراسات السابقة

الفصل الخامس: منهجية الدراسة

الفصل السادس : تحليل النتائج واختبار الفرضيات

الفصل السابع: أهم النتائج والتوصيات

قائمة الجداول

تابع قائمة الجداول

ملخص الدراسة

هنداوي، أنس، سامي. "اتجاهات البنوك الأردنية نحو تطبيق متطلبات اتفاقية بازل *II* ". رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية بجامعة اليرموك – لعام ٢٠٠٦.

(إشراف الدكتورة: عبير فايز الخوري)

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى قدرة قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)*، وقد اشتمل مجتمع الدراسة على كافة البنوك المرخص لها العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية والبالغ عددها (٢٣) بنك حيث قام الباحث بتوزيع (٢٣) استبانة على هذه البنوك بواقع استبانة لكل بنك وقد تمكن الباحث من استرداد (١٨) استبانة من أصل (٢٣) قام بتوزيعها أي بنسبة (٧٨,٣%) وقد خلصت نتائج تحليل بيانات الدراسة إلى أن لدى قطاع البنوك في الأردن قدرة عالية على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)* بمحاورها الثلاث (معدل كفاية رأس المال، عمليات المراجعة الرقابية، الإفصاح العام)، كما خلصت الدراسة إلى أن قدرة قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *II*، لا تتأثر باختلاف جنسية البنك، سواء كان هذا البنك أردني أم أجنبي، كما لا تختلف قدرة هذا القطاع على التكيف مع متطلبات اتفاقية (بازل *II*) وفقاً لوجود إدارة خاصة للمخاطر.

قائمة الاختصارات

BIS	:	*Bank International Settlement.*
PD	:	*Probability of Default.*
LGD	:	*Loss given Default.*
EAD	:	*Exposure at Default.*
M	:	*Maturity*
OCED	:	*Organization for Economic Co-operation and Development.*
CAR	:	*Capital Adequacy Ratio.*
ROA	:	*Return on Assets Ratio.*
LAR	:	*Loan Assets Ratio.*
EQR	:	*Equity Ratio.*
RAR	:	*Risk Assets Ratio.*
DAR	:	*Deposit Assets Ratio.*
ECA	:	*Export Credit Agencies.*
CBJ	:	*Central Bank of Jordan.*

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ : المقدمـــــــــــــــة

١-٢ : هـــــدف الدراســـــة

١-٣ : أهميـــــة الدراســـــة

١-٤ : مـــشكلة الدراســـــة

١-٥ : فرضـــــيات الدراســـــة

١-٦ : تنظـــــيم الدراســـــة

١-١: المقدمـة:

بعد مرور ما يقارب العقد من الزمان على صدور اتفاقية بازل (١) عام ١٩٨٨م من قبل لجنة بازل (*Basel Committee*) المنبثقة من بنك التسويات الدوليـة (*Bank International Settlement (BIS)*) وتحديداً عام ١٩٩٩، وبعد أن شهد النظام المصرفي العالمي الكثير من الأزمات التي أصبحت تهدد الاستقرار المصرفي ليس للدول التي حدثت فيها فحسب، بل تعدى أثر تلك الأزمات دولاً أخرى، فقد ظهر جلياً مدى الحاجة إلى تطوير طرق إدارة المخاطر المصرفية وتكوين وسائل شاملة وفاعلة للتعامل معها مع ضرورة تقوية قواعد وأطر الرقابة والإشراف لدى البنوك والسلطات الرقابية. مما حدى بلجنة بازل إلى أن تصدر اقتراحاً عام ١٩٩٩م، لتُستبدل بالاتفاقية القديمة بازل (١) اتفاقية أخرى تتضمن أكثر تجاوباً مع المخاطر المختلفة وتشمل إطاراً للمراجعات الرقابية الدورية والانضباط السوقي.

ولتحقيق تلك الغاية بذلت اللجنة منذ ذلك العام جهوداً كبيرة لإصدار الصيغة الجديدة للاتفاقية، وقد تكللت هذه الجهود بإصدار الصيغة النهائية للاتفاقية عام ٢٠٠٣ بعد إجراء التعديلات على الصيغ السابقة بعد التشاور مع الخبراء في كافة أرجاء العالم من أجل الخروج بإطار عصري للاتفاقية، حيث ستكون مقررات الاتفاقية (بازل ٢) واجبة التطبيق مع بداية عام ٢٠٠٧، وإن كان من المتوقع أن تلتزم البنوك الكبرى على مستوى العالم بتطبيق مقررات اتفاقية بازل (*II*) قبل ذلك التاريخ. ولقد تضمنت اتفاقية بازل (*II*) ثلاث محاور، الأول يتعلق بمعدل كفاية رأس المال، والثاني يتعلق بعمليات المراجعة الرقابية، والثالث يتعلق بالحدود الدنيا لكفاية رأس المال، والمحوران الأخيران لم يكونا موجودين باتفاقية بازل (١)، كما أن الصيغة الجديدة للاتفاقية تضمنت تغييراً في المحور الأول، حيث أضيفت مخاطر التشغيل للمقام في معادلة

نسبة كفاية رأس المال بعد أن كانت في اتفاقية بازل (١) تضم مخاطر الائتمان والسوق فقط.

١-٢:هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مدى قدرة قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (*II*) بمحاورها الثلاثة المتعلقة بمعدل كفاية رأس المال وعمليات المراجعة الرقابية ومتطلبات الإفصاح العام.

١-٣:أهمية الدراسة:

إن مقررات اتفاقية بازل (*II*) الصادرة عن لجنة بازل (*Basel Committee*)التابعة لبنك التسويات الدولية (*Bank International Settlement (BIS)*). ستصبح واجبة التطبيق بحلول عام ٢٠٠٧، وبما أن هذه المقررات تشكل المحور الأساسي لسلامة واستقرار أي جهاز مصرفي بالعالم، فإن هذه الدراسة تأتي لتلقي الضوء على مقررات الاتفاقية بمحاورها الثلاث (معدل كفاية رأس المال، عمليات المراجعة الرقابية، الإفصاح العام)، والاستحقاقات المترتبة على الجهاز المصرفي الأردني حتى يتمكن من التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (*II*)، إضافة إلى ذلك، فإن أهمية الدراسة تنبع من أنها من الدراسات القليلة المتعلقة بموضوع اتفاقية (بازل *II*)، خاصةً في منطقة الشرق الأوسط.

١-٤:مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية مقررات اتفاقية بازل (*II*) في استقرار أي جهاز مصرفي، ولكون استقرار الجهاز المصرفي هو الركيزة الأساسية لاستقرار الاقتصاد الوطني لأي بلد، فإنه من المهم والضروري التعرف على انعكاسات اتفاقية بازل (*II*) على قطاع البنوك بالأردن ومدى قدرة هذا القطاع على التكيف مع متطلبات الاتفاقية، فإن هذه الدراسة ستعمل على الاستجابة عن التساؤلات الآتية :

١- هل لدى قطاع البنوك في الأردن القدرة على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال.

٢- هل لدى قطاع البنوك في الأردن القدرة على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بعمليات المراجعة الرقابية.

٣- هل لدى قطاع البنوك في الأردن القدرة على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام.

١-٥: فرضيات الدراسة:

لقد اشتملت الدراسة على خمس فرضيات وهي كالآتي :

الفرضية الأولى $H0_1$: قطاع البنوك في الأردن غير قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال.

الفرضية البديلة $H1_1$: قطاع البنوك في الأردن قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال.

الفرضية الثانية $H0_2$: قطاع البنوك في الأردن غير قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بعمليات المراجعة الرقابية.

الفرضية البديلة $H1_2$: قطاع البنوك في الأردن قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بعمليات المراجعة الرقابية.

الفرضية الثالثة $H0_3$: قطاع البنوك في الأردن غير قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام.

الفرضية البديلة $H1_3$: قطاع البنوك في الأردن قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام.

الفرضية الرابعة $H0_4$: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين البنوك الأردنية وغير الأردنية في قدرتها على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II).

الفرضية البديلـــة $H1_4$: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية (α≤ ٠,٠٥) بين البنوك الأردنية وغير الأردنية في قدرتها على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (*II*).

الفرضية الخامســـة $H0_5$: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية (α≤ ٠,٠٥) بين البنوك التي لديها إدارة خاصة للمخاطر وتلك التي ليس لديها إدارة خاصة للمخاطر فيما يتعلق بقدرتها على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (*II*).

الفرضية البديلـــة $H1_5$: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية (α≤ ٠,٠٥) بين البنوك التي لديها إدارة خاصة للمخاطر وتلك التي ليس لديها إدارة خاصة للمخاطر فيما يتعلق بقدرتها على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (*II*).

١-٦: تنظيم الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة سبعة فصول، يستعرض من خلالها الفصل الأول الإطار العام للدراسة، أما الفصل الثاني فيشتمل على الإطار المؤسسي للجهاز المصرفي الأردني، حيث يتم التطرق في هذا الإطار إلى واقع الجهاز المصرفي الأردني من حيث نشأته وتطوره وأقسامه ومكوناته وواقعه، أما الفصل الثالث فقد تطرق إلى اتفاقيات بازل من حيث التطور التاريخي لهذه الاتفاقية والتعديلات التي جرت على نصوصها وأهداف اتفاقية بازل (*II*) ومبرراتها والمحاور الأساسية الثلاث لهذه الاتفاقية، أما الفصل الرابع فتناول عرضاً للدراسات السابقة، كما تناول الفصل الخامس منهجية الدراسة، أما الفصل السادس فيتناول نتائج التحليل واختبار الفرضيات، وأخيراً يعرض الفصل السابع أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

الفصل الثاني

الجهاز المصرفي الأردني

٢-١: المقدمـــــة :

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من البنوك تختلف وفقاً لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويعتبر تعدد أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع.

وقد عرّف قانون البنوك في الأردن لعام ٢٠٠٠ البنك على أنّه "الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون بما في ذلك فرع البنك الأجنبي المرخص له بالعمل في المملكة" (قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته).

كما عرّف قانون البنوك في الأردن الأعمال المصرفية بأنها تتمثل في "قبول الودائع من الجمهور واستخدامها بصورة كلية أو جزئية لمنح الائتمان وأي أعمال أخرى يقرر البنك المركزي اعتبارها أعمالاً مصرفية بموجب أوامر يصدرها لهذه الغاية" (المصدر السابق).

٢-٢: أنواع البنـــــــوك :

أ-من حيث طبيعة النشاط :

وتشمل : البنوك المركزية، والبنوك التجارية، وبنوك الاستثمار، والبنوك الصناعية، والبنوك العقارية، والبنوك الزراعية.

١-البنوك المركزيـــــة :

يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي، فهو يشرف على النشاط المصرفي بشكل عام، ويقوم بإصدار أوراق النقد، ويعمل على المحافظة على استقرار قيمتها، وهو "بنك الحكومة" حيث يتولى القيام بالخدمات المصرفية للحكومة ويشاركها في رسم سياساتها النقدية والمالية، وهو أيضاً "بنك البنوك" حيث يحتفظ بحسابات

المصارف لديه ويقوم بإجراءات المقاصة بينها، وتقديم القروض للمصارف التجارية وغيرها من المؤسسات الائتمانية، وكذلك يقوم بإعادة خصم ما تقدمه إليه المصارف من أوراق تجارية باعتباره المقرض الأخير للنظام الائتماني، وكرقيب على الائتمان بالدولة.

٢-البنوك التجاريـــــــة :

وقد سميت "مصارف الودائع" حيث تمثل الودائع المصدر الأساسي لمواردها إذ تقوم بقبول أموال المودعين التي تستحق عند الطلب أو بعد فترة من الزمن كما تقوم بمنح الأفراد و التجار ورجال الصناعة قروضاً قصيرة الأجل بضمانات مختلفة، وهذه المصارف تقوم أيضاً ولحساب عملائها بعمليات مكملة من بينها : تحصيل الأوراق التجارية، وخصم وقبول الكمبيالات، وشراء وبيع العملات الأجنبية، وفتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، وشراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل الكوبونات وغير ذلك من الوظائف.

٣-بنوك الاستثمـــــــار:

ويطلق عليها "بنوك الأعمال" والغرض من هذه المصارف هو معاونة رجال الأعمال والشركات الصناعية التي تحتاج إلى الأموال النقدية لزيادة قدرتها الإنتاجية، كما تقوم مصارف الأعمال بإصدار الأوراق المالية الخاصة بالشركات، والسندات الحكومية حتى تضمن الشركات تغطية الأسهم والسندات المعروضة على الجمهور خلال فترة عرضها للاكتتاب العام، إذ تقوم هذه المصارف عادة بأخذ عملية الإصدار كلها أو بعضها على عاتقها فتشتري الكمية التي تراها مناسبة من هذه الأوراق لكي تعرضها تدريجياً للاكتتاب العام، وتحقق عائداً من خلال الفرق بين سعر شرائها من الشركة وبين سعرها للمكتتبين.

كذلك تقوم هذه المصارف بالاشتراك في إنشاء بعض الشركات الصناعية والتجارية وتساعد على تدعيم هذه الشركات، وذلك عن طريق إقراضها أحياناً وعن طريق السندات أحياناً أخرى. وهنالك بنوك استثمار تقوم بشراء شركات خاصة أو عامة وإعادة هيكلة أسهمها وبيعها للمستثمرين.

٤-البنوك الصناعية :

ويتولى البنك الصناعي كمصارف التنمية الصناعية *Industrial Development Bank* منح المنشآت الصناعية قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، كما يقوم بتحويل المشروعات الصناعية الجديدة والمساهمة في إنشائها وإقراضها للمشروعات القائمة.

ويهدف البنك الصناعي إلى الإسهام في تحقيق التنمية الصناعية، والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بها، أو إنجاز توسعتها أو الحصول على رأس المال العامل لها، وذلك بغرض المشاركة في إنماء اقتصاد الدولة وتنويع هيكله الإنتاجي، وتنمية وتطوير فروع الصناعة.

كذلك يقوم البنك الصناعي بإعداد البيانات اللازمة الخاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية مما يمكن من تحديد مجالات عديدة للاستثمار الصناعي، ومن الأمثلة عليها في الأردن بنك الإنماء الصناعي، وتشتمل مصادر أموال البنوك الصناعية على رؤوس أموالها واحتياطاتها والقروض التي تحصل عليها من الدولة ومن البنك المركزي ومن البنوك الأخرى، ومن الأمثلة عليها في الأردن بنك الإنماء الصناعي.

٥-البنوك العقارية :

وتقوم هذه البنوك ومنها بنوك التنمية العقارية *Real Estate Development Banks* بتقديم قروض طويلة الأمد وقصيرة الأجل لملاك العقارات بضمان الأراضي والمباني وللملاك الزراعيين بضمان الأراضي الزراعية، وتستحق أقساط القروض عادة شهرياً. وتشمل مصادر أموالها عادة رأسمالها احتياطاتها وحصيلة ما تصدره من سندات

لا تتجاوز التزامات المقترضين منها، ومن الأمثلة عليها في الأردن البنك العقاري المصري العربي

٦-البنوك الزراعية :

وتتولى هذه البنوك وهي "بنوك التنمية الزراعية *Agricultural Development Banks*، توفير الائتمان اللازم لتدبير احتياجات الزراعة من مستلزمات إنتاج الأسمدة والآلات والمعدات...الخ، أو نقل أساليب التكنولوجيا الحديثة والمناسبة، لتحديث الزراعة وتعظيم الإنتاج الزراعي. وتتعرض استثمارات هذه المصارف لمخاطر لا تتعرض لها استثمارات المصارف الأخرى. ومن الأمثلة عليها في الأردن بنك الإقراض الزراعي.

ب-أنواع البنوك من حيث شكل الملكية :

١-البنوك الخاصة *Private Sector* :

وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص، حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء.

٢-البنوك المساهمة *Corporation Banks*:

وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية المساهمة حيث تكون شركة أموال (مساهمة عامة محدودة) وتطرح أسهمها للاكتتاب العام، ويجري تداولها في الأسواق المالية وجميع البنوك التجارية في الأردن من هذا النوع.

٣-البنوك التعاونية *Cooperative Banks*.

وتعود ملكية هذا النوع إلى جمعيات تعاونية أو نقابات مهنية أو حرفية أو عمالية أو غيرها (عبدالله، ٢٠٠٢، ص ١٨-٢٠).

ج-البنوك الإسلامية :

هذا النوع من البنوك لا يتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو عطاءً، ويلتزم في نشاطاته ومعاملاته بقواعد الشريعة الإسلامية، والغاية من هذه البنوك تجميع الأموال وتوظيفها بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، وبما يخدم الفرد والمجتمع، ومن الأمثلة عليها بالأردن، البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي (خلف، (٢٠٠٦)، ص ٩٢).

٢-٣: تطور الجهاز المصرفي الأردني :

يأتي البنك المركزي الأردني على رأس الهرم المصرفي في الأردن ويليه البنوك المرخص لها العمل في المملكة الأردنية الهاشمية، والتي تتضمن بنوك أردنية وغير أردنية وبنوك إسلامية، ويأتي في أعقاب ذلك مؤسسات الإقراض المتخصصة وشركات الصرافة ومكاتب التمثيل ويوضح الملحق رقم (١) مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني، ويمثل البنك المركزي الأردني السلطة النقدية في الأردن، وفيما يلي أهم وظائف البنك المركزي الأردني :

أ- إصدار العملات بأنواعها (ورقية، معدنية).

ب- الإدارة والاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية.

ج- إدارة الائتمان من حيث الكمية والنوعية والتكلفة بما يتجاوب ومتطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي.

د- اتخاذ ما يناسب من تدابير لمعالجة الاختلالات المالية المحلية والمشكلات الاقتصادية.

هـ- العمل كبنك للبنوك المرخصة والمؤسسات المالية بأنواعها.

و- الرقابة على البنوك بما يكفل سلامة أوضاعها المالية وضمان حقوق مودعيها ومساهميها.

ز- العمل كبنك للحكومة والمؤسسات العامة ووكيل مالي لها.

أما بالنسبة للبنوك التجارية فقد كان البنك العثماني أول من بدأ العمل بالأردن عام ١٩٢٢ وتبعة البنك العربي عام ١٩٤٨ ليتوالى بعد ذلك إنشاء البنوك التجارية، حتى وصل عدد البنوك المرخصة في الأردن عام ٢٠٠٥ إلى ثلاثة وعشرين بنكاً، منها بنكان يعملان وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، وثمانية بنوك غير أردنية،

كذلك بلغ عدد فروع البنوك المرخصة (٥١٣) فرعاً منتشرة في أنحاء المملكة (التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني، ٢٠٠٥، ص ٢٩).

وتشير أحدث المؤشرات المالية الواردة في التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني أن الوضع المالي للبنوك الأردنية جيد، حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم (١) أن موجودات البنوك المرخصة في الأردن قد ارتفع عام ٢٠٠٥ إلى (٢١٠٨٦,٥ مليون دينار) مقارنةً مع (١٧٨٢١,١ مليون دينار) عام ٢٠٠٤ و (١٥٧٠١,٥ مليون دينار) عام ٢٠٠٣. كما بلغت الموجودات الأجنبية لعام ٢٠٠٥ مبلغ (٥٣٦١,٨ مليون دينار) مقارنةً مع (٥٠٠٢,١ مليون دينار) عام ٢٠٠٤ و (٤٣٨١,٨ مليون دينار) عام ٢٠٠٣، أما الموجودات المحلية فقد ارتفعت عام ٢٠٠٥ لتصل إلى (١٥٧٢٤,٧ مليون دينار) مقارنة مع (١٢٨١٩ مليون دينار) عام ٢٠٠٤ و (١١٣١٩,٧ مليون دينار) عام ٢٠٠٣، حيث يعزى الفضل في نمو موجودات البنوك إلى بند الموجودات المحلية الذي ارتفع عام ٢٠٠٥ بمقدار (٢٩٠٥,٧ مليون دينار) مقارنةً مع عام ٢٠٠٤.

الجدول رقم (١)

موجـــودات البنـــوك المرخصـــة

السنـــــــــــة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الموجودات الأجنبية	٤٣٨١,٨	٥٠٠٢,١	٥٣٦١,٨
الموجودات المحلية	١١٣١٩,٧	١٢٨١٩	١٥,٧٢٤,٧
المجموع	١٥٧٠١,٥	١٧٨٢١,١	٢١٠٨٦,٥

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، التقرير السنوي الثاني والأربعـون، (٢٠٠٥)، عـــمان، ص ٩١.

ومن المؤشرات الإيجابية على أداء البنوك الأردنية خلال عام ٢٠٠٥ ارتفاع إجمالي الودائع عام ٢٠٠٥ إلى (١٣١١٩,٣ مليون دينار) مقارنةً مع (١١٥٦٤,١ مليون دينار) عام ٢٠٠٤ و (٩٩٦٩,٤ مليون دينار) عام ٢٠٠٣، حيث بلغ مقدار الزيادة في عام ٢٠٠٥ (١٥٥٥,٢ مليون دينار)، وذلك بالمقارنة مع عام ٢٠٠٤ كما يوضح الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)

إجمالي ودائع البنوك المرخصة

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
المجموع	٩٩٦٩,٤	١١٥٦٤,١	١٣١١٩,٣

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، التقرير السنوي الثاني والأربعون، (٢٠٠٥)، عمان، ص ٩٢.

أما بالنسبة لنشاط التسهيلات الائتمانية فقد شهد عام ٢٠٠٥ ارتفاعاً في قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك الأردنية لتبلغ (٧٧٤٤,٣ مليون دينار) مقارنةً مع (٦١٨٩,٢ مليون دينار) عام ٢٠٠٤ و (٥٢٦٢,٤ مليون دينار) عام ٢٠٠٣، حيث بلغ الارتفاع بالتسهيلات الائتمانية عام ٢٠٠٥ مبلغ (١٥٥١,١ مليون دينار) مقارنةً بارتفاع مقداره (٩٢٦,٨ مليون دينار) في نهاية عام ٢٠٠٤ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٣، كما يوضح الجدول رقم (٢) .

الجدول رقم (٣)

إجمالـــي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

السنـــــــــــة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
المجمـــــــوع	٥٢٦٢,٤	٦١٨٩,٢	٧٧٤٤,٣
منه بالعملات الأجنبية	٩٢٩,٤	٩٦١,٣	٨٥٦,٩

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، التقرير السنوي الثاني والأربعـــون، (٢٠٠٥)، عـــــمان، ص ٩٣،

ويلاحظ من الجدول رقم (٣) أن نسبة التسهيلات الممنوحة بالعملات الأجنبية قد شكلت ما نسبته (١١,١%) من إجمالي التسهيلات مقارنة بنسبة ١٥,٥% في العام ٢٠٠٤، ويعزى ذلك لتراجعها في عام ٢٠٠٥ عن مستواها بنهاية عام ٢٠٠٤.

الفصل الثالث

إتفاقيات بازل

٣-١: مقدمـــــــــــــــة :

أصدرت لجنة بازل العاملة في إطار بنك التسويات الدولية *(BIS)* الصيغة النهائية للاتفاقية الجديدة المتعلقة بكفاية رأس مال البنوك، والتي أصبحت تعرف باتفاقية بازل*(II)* *(Basel 2)* إشارة إلى بازل *(Basel 1)* التي صدرت عام ١٩٨٨. وتم مناقشة هذه الاتفاقية والتداول بها منذ عام ١٩٩٨، وقد دخلت حيز التنفيذ الفعلي في سنة ٢٠٠٣ مع فترة انتقالية تمتد على ثلاث سنوات أي حتى نهاية عام ٢٠٠٦ كحد أقصى.

٣-٢: التطور التاريخي لاتفاقيات بازل :

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، والتي تعتبر السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات لجنة بازل المعروفة باسم (بازل ١) عام ١٩٨٨.

إلا أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك. ففي منتصف القرن التاسع عشر صدر قانون للبنوك في الولايات المتحدة يحدد الحد الأدنى لرأسمال كل بنك وَفقاً لعدد السكان بالمنطقة التي يعمل فيها. وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول.

لكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية، وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية واليابانية. وهذا ما دفع بجمعيات المصارف في ولايتي نيويورك والينوي بصفة خاصة سنة ١٩٥٢ إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة *Risk Assets* ونسبتها إلى رأس المال. وتعتبر الفترة بين ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠ فترة مخاض

حقيقي للتفكير في إيجاد صفة عالمية لكفاية رأس المال. فقد أدى انهيار بعض البنوك خلال هذه السنوات إلى ظهور مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق. وأدى ذلك أيضاً إلى تعميق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق وهو ما ثبت بأن البنوك الأمريكية. ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار. ففي عام ١٩٧٤ أعلنت السلطات الألمانية إغلاق بنك "هيرتستات" والذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية مما تسبب بخسائر بالغة للبنوك الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه وفي نفس السنة أفلس بنك "جر نيكل ناشيونال " وهو من البنوك الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات بنك "فرست بنسلفانيا " بأصوله التي بلغت حوالي ٨ بلايين دولار.

في هذا المناخ تأسست لجنة بازل عام ١٩٧٤ من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر وسويسرا ولوكسمبورغ تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية وأطلق عليها تسمية "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية" أو "لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية". وتهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة :

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

في بداية عقد الثمانينات واجهت البنوك الأمريكية والأوروبية تحديات جديدة تمثلت في أزمة الديون العالمية والتي طالت معظم الدول النامية وبصفة خاصة في أمريكا اللاتينية عندما أعلنت المكسيك في عام ١٩٨٢ عجزها عن تسديد ديونها الخارجية البالغة آنذاك حوالي ٨٠ بليون دولار، وقد زادت حدة الأزمة بعد ذلك حتى بلغ

إجمالي مديونية الدول النامية التي تمت جدولتها أو كانت بصدد إعادة الجدولة حوالي ٢٣٩ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٣. وللدلالة على شدة الأزمة فإن أربع دول فقط هي المكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنـــزويلا كانت مدينة للبنوك الدولية بحوالي ١٧٦ بليون دولار، علماً أنه من بين تلك البنوك هنالك أكبر ثمانية بنوك أمريكية، وهي مديونية تعادل في ذلك الوقت ١٧٤% من إجمالي حقوق الملكية لهذه البنوك.

وقد تأكد فيما بعد للعديد من المراقبين من أن البنوك الأمريكية كانت على يقين بأن الأزمة قادمة لا محالة وأن التعثر بات مسألة وقت. وهو الوضع الذي قبلته الدول المدينة، وظلت البنوك تقدم لها قروضاً جديدة حتى تتمكن من دفع الفوائد فقط وهي لا تدري أنها بذلك تدفعها لتأجيل سداد أصل الدين، ورغم ذلك فقد تغاضت البنوك الدولية في ذلك الوقت عن التفكير العلمي والعملي في زيادة رأس المال، حيث اكتفى معظمها باللجوء لزيادة رأس المال من خلال مخصصات جديدة تفوق قدرتها وتحت ضغوط الأجهزة الرقابية، وانصب اهتمام المختصين على المعضلة الأساسية المتمثلة بآثار التعثر على إيرادات البنوك وبالتالي أرباحها، الأمر الذي يعرقل عملية زيادة رأس المال اللازم لتدعيم البنك في مواجهة التعثر ويعيق إعادة تكوين محفظة القروض وتنويعها وبالتالي عدم تحقيق الأرباح المستهدفة.

وتحت تأثير هذه الأزمات وتبعاتها فقد عملت لجنة بازل على إيجاد صيغة أكثر ملائمة للتعامل مع المخاطر التي تواجه البنوك وإن اقتصر على المخاطر الائتمانية في الإطار الذي أفرزته مقررات اللجنة التي تم اعتمادها وتطبيقها في عام ١٩٨٨ وعرفت باسم (بازل ١) (خليل، (٢٠٠٦)).

إن إطار اتفاقية بازل (١) يتضمن معياراً موحداً لكفاية رأس المال يغطي المخاطر الائتمانية وإلى حد ما مخاطر الدول، وذلك لعلاقة بحد أدنى ٨% بين كل من :

١- رأس المال، والذي يتكون من :

أ- شريحة أولى تتمثل في حقوق المساهمين.

ب- شريحة ثانية تتمثل في عناصر مساندة لحقوق المساهمين وتتضمن القروض المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع خصم ٢٠% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها).

٢- الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر تختلف باختلاف نوعية الأصل والملتزم به (المدين).

وفي عام ١٩٩٥ جرى تعديل على هذا الإطار وتمثل ذلك بإضافة شريحة لرأس المال تتمثل في قروض مساندة لأجل سنتين تستخدم لتغطية مخاطر السوق *(Market risk)* التالية :مخاطر تقلبات أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر تقلبات أسعار عقود السلع (شاكر، (٢٠٠٢)).

٢-٣: *اتفاقية بازل (II)* :

صدر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ١٩٩٩ ورقة تضمنت مقترحات للاستبدال بالاتفاقية القديمة اتفاقية جديدة تتجاوب بشكل أكبر مع المخاطر المختلفة. وقد بذلت اللجنة سلسلة من الجهود تكللت بإصدار الطبعة الثالثة من الاتفاقية الواجبة التطبيق مع نهاية ٢٠٠٧.

٢-٣-١: *أهداف اتفاقية بازل (II)*:

لقد بذلت لجنة بازل جهداً حثيثاً لوضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال يركز على الأهداف الرقابية التالية :

١- الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي.

٢- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.

٣- تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر.

٤- التركيز على المصارف النشطة عالمياً.

إن تحقيق الأهداف المذكورة يساعد على تدعيم هيكلية النظام المالي العالمي ويساعد على خلق بيئة مناسبة والمحافظة على إدارة جيدة للمخاطر وضمان الرقابة الفعّالة على إدارة المخاطر (إتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٢).

٢-٣-٣: ***مبررات الإطار الجديد لاتفاقية بازل:***

١- عدم مراعاة النظام الحالي أوزان المخاطر واختلاف درجة التصنيف الائتماني بين مدين وآخر.

٢- من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول على أساس كونها دول أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *(OECD)* أو من دول غير أعضاء بالمنظمة *(Non-OECD)*.

٣- تحسن الأساليب المتبعة من قبل البنوك لقياس وإدارة المخاطر.

٤- توفر أدوات للسيطرة على المخاطر الائتمانية.

٥- ظهور مخاطر جديدة مثل :

- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة بالنسبة للأصول والالتزامات.
- مخاطر أخرى مثل مخاطر التشغيل (شاكر، ٢٠٠٢).

٣-٤ : ***المحاور الأساسية لاتفاقية بازل (II)*** * :

١- المتطلبات الدنيا لرأس المال *(Minimum Requirements Capital)*.

٢- عمليات المراجعة الرقابية *(Supervisory Review Process)*.

٣- انضباط السوق (الإفصاح العام) *(Market Discipline)*.

---

* *(www.bis.org)*

٣-٤-١ : المحور الأول : المتطلبات الدنيا لرأس المال :

١- حساب معيار كفاية رأس المال :

لقد أبقت لجنة بازل على معدل كفاية رأس المال بنسبة ٨% ضمن اتفاقية بازل *(II)*، حيث يشكل رأس المال القانوني ما نسبته (٨%) من مجموع الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر بالإضافة إلى مخاطر السوق، لكن اللجنة أضافت لهذه المخاطر مخاطر التشغيل، وبقيت شرائح رأس المال في الاتفاق الأول (بازل ١٩٨٨) على حالها والمكونة من رأس المال القانوني (الأساسي)، والذي يمثل شريحة رأس المال (١)، وكذلك رأس المال المساند الذي يمثل شريحة رأس المال (٢)، حيث بقيت مكوناته على حالها، وهنا يشار إلى أن البنك المركزي الأردني قد حدد معدل كفاية رأس المال بالنسبة لقطاع البنوك في الأردن بنسبة (١٢%)، حيث يشكل رأس المال التنظيمي ما نسبته (١٢%) من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر بالإضافة إلى مخاطر السوق (تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٣/١٦)).

لقد تضمنت اتفاقية بازل *(II)* ربطاً لرأس المال التنظيمي لدى البنوك بالأخطار الناتجة عن عملياتها وأنشطتها المختلفة بغض النظر فيما إذا كانت تلك العمليات تضاف ضمن ميزانية البنك أو خارج هذه الميزانية مثل التسهيلات غير المباشرة من اعتمادات وكفالات. كما تضمنت الاتفاقية توضيحاً لمفهوم رأس المال الكلي أو الرقابي (الأساسي والإضافي). إذ تحتفظ الغالبية العظمى من البنوك برأسمال يزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي بهدف زيادة مستوى الحماية وخاصة عندما تكون كلفة رأس المال الإضافي منخفضة في أوقات الرخاء الاقتصادي، ليتم تجميع وتدعيم رأس المال عند انعكاس الحالة الاقتصادية وبتكلفة متدنية تم الحصول عليها في السابق. فعلاوة على رأس المال الأساسي والذي يتضمن رأس المال المدفوع

والاحتياطيات بجميع أنواعها والأرباح غير الموزعة. فإن رأس المال المساند أو الثانوي يتضمن الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة التقييم ونسبة محددة من مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، والأدوات الرأسمالية المتنوعة علاوة على القروض المساندة علماً أن رأس المال المساند سيبقى محدداً ضمن المقررات الجديدة بما لا يزيد عن ١٠٠% من رأس المال الأساسي، كما يتم تقسيم أنشطة البنوك إلى عدة أقسام تصنف حسب درجة المخاطرة إلى جانب تحديد كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية (سنقرط، (٢٠٠٢)).

٣-٤-٢: وظائف رأس المال :

من الوظائف الرئيسية لرأس المال :

- امتصاص الخسائر غير المتوقعة أو قليلة الاحتمال.
- طمأنة المودعين والمحولين.
- القيام بالاستثمارات الممكنة التي تحقق نشاطات ربحية للبنك.

٣-٤-٣: مستوى حساب المعيار :

يقضي النظام الحالي بحساب المعيار (٨%) على مستوى المجموعة (البنك الأم والشركات التابعة التي تمارس نشاطاً مماثلاً ومنها الشركات العاملة في مجالي التأمين والتعامل في الأوراق المالية) ويجوز أيضاً للسلطة الرقابية حساب المعيار على مستوى كل بنك على حدة.

وتتضمن المقترحات الجديدة ضرورة أن يتم حساب المعيار على المستويات التاليـــة (محمود، (٢٠٠٣)):

- مستوى المجموعة.
- مستوى كل مجموعة فرعية داخل المجموعة.

- مستوى كل وحدة من المجموعة على حدة.

٣-٤-٤: موقف استبعاد مساهمات البنك الأم في رؤوس أموال الشركات من رأسماله لدى حساب المعيار :

يتم حساب المعيار وفقاً للنظام الحالي أساساً على مستوى المجموعة وبالتالي يتم استبعاد مساهمات البنك الأم في رؤوس أموال الشركات التابعة التي تمارس نشاطاً مماثلاً لدى إعداد بيانات المجموعة. وفي حالة حساب المعيار على مستوى البنك فقط أتاح النظام الحالي للسلطة الرقابية الأخذ بأحد العوامل الآتية :

- استبعاد قيمة المساهمة بالكامل.
- استبعاد قيمة المساهمة التي تزيد عن حد معين بالمقارنة برأس مال البنك الأم أو برأس مال البنك التابع.
- الاستبعاد على أساس دراسة كل حالة مستقلة.
- ألا يتم الاستبعاد من رأس مال البنك الأم، مع ترجيح قيمة المساهمة في مقام المعيار بوزن مخاطر ١٠٠%.

إلا أن التعديلات المقترحة تتطلب ما يلي :

أ- بالنسبة للمساهمات في البنوك والشركات التي تمارس نشاطاً مماثلاً:

- استبعاد قيمة مساهمة البنك الأم في رأس مال البنك / الشركة التابعة.
- استبعاد قيمة المساهمة في رأس مال البنك/الشركة التابعة إذا تمتع البنك الأم فيها بحقوق الأقلية ذات تأثير هام (*Significant minority-owned*) وذلك وفقاً لتقدير السلطة الرقابية، مع منح البنوك التي لا تتبع هذه السياسة مهلة مدتها ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها.

ب- بالنسبة للمساهمات في الشركات التابعة التي تمارس نشاطاً تجارياً (بخلاف البنوك) Commercial subsidiaries: تقرر السلطة الرقابية استبعاد قيمة المساهمة في الحالات التي ترى أنها تتطلب ذلك (محمود، (٢٠٠٣)).

٣-٥ : المخاطر التي تضمنتها اتفاقية بازل (II) وطرق قياسها :

٣-٥-١: مخاطر الائتمان :

تضمنت اتفاقية بازل (II) إطاراً من مستويين لحساب المتطلبات الرأسمالية لمخاطر الائتمان، الأول يتضمن مدخل قائم على التطبيقات الداخلية وهو حساس جداً للمخاطر، ويتم استخدامه من قبل البنوك المتطورة، أما الآخر فهو معياري وأقل حساسية للمخاطر، والذي ستستخدمه البنوك الصغرى والأقل تطوراً *(Rime, 2005)*. وفيما يلي الأساليب المستخدمة لقياس مخاطر الائتمان وفقاً لاتفاقية بازل (II).

١-الأسلوب المعياري :

في هذه الطريقة يتم الاعتماد على درجات التصنيف الائتماني التي تحددها مؤسسات تصنيف ائتماني خارجية يجب أن تحضى بمعايير محددة حتى تكون مؤهلة للقبول بتصنيفاتها الائتمانية، والفكرة الأساسية لهذا الأسلوب بقيت كما هي في اتفاقية بازل (١)، ولكن هذا الأسلوب يعد أكثر حساسية للمخاطر، حيث يقوم البنك بتحديد وزن المخاطر لكل عنصر من عناصر الموجودات والبنود خارج الميزانية لينتج عن ذلك مجموع كلي لقيم الموجودات المرجحة بالمخاطر. فعلى سبيل المثال، إذا كان وزن المخاطر ١٠٠%، فإن ذلك يعني بأن الانكشاف المشمول في عملية احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر قد تم احتسابها بكامل القيمة، الأمر الذي يترجم إلى مبلغ في رأس المال يعادل ٨% من تلك القيمة، وبنفس الطريقة فإن وزن مخاطر بنسبة

٢٠% يحتاج إلى مبلغ في رأس الـمال يعـادل ١,٦% أي (٢٠% من ٨%) .(Reding, (2003))

وبينما كانت أوزان المخاطر الفردية (حسب الاتفاقية القديمة)، تعتمد على تعريف واسع للمقترض (دول، بنوك، شركات كبرى) فإن الاتفاقية الجديدة أصبحت تعتمد على أوزان المخاطر مدروسة ومنقحة بالرجوع إلى تصنيف مستقل يتم إعداده من قبل مؤسسة تقييم ائتماني تعتمد الأسس الموضوعية في التقييم مثل وكالات التصنيف الائتماني التي تلتزم بالمعايير الصارمة، فعلى سبيل المثال، كان هنالك وزن واحد للإقراض المؤسسي بشريحة ١٠٠% بالاتفاقية الأولى بازل (١) فهنالك أربع شرائح (٢٠%، ٥٠%، ١٠٠%، ١٥٠%). ويوضح الجدول رقم (٤) بيان لأوزان المخاطر وفقاً لمؤسسة ستاندرد آند بورز *(Standard & Poors)* على سبيل المثال حيث إنه يمكن استخدام تصنيفات لمؤسسات ائتمانية أخرى تلتزم بالمعايير المطلوبة لقبول تصنيفاتها من قبل المراقبين الوطنيين، علماً بأن مؤسسة ستنادرد آند بورز *(Standard & poors)* هي مؤسسة تصنيف ائتماني عالمية تصدر تقييمات مستقلة لأهلية الاقتراض كما تقدم للمستثمرين الراغبين بالاستفادة من خدماتها الاستشارات والبيانات والتقييمات التي يحتاجونها بعملهم.

جدول رقم (٤)

بيان بأوزان المخاطر وفقاً للنظام القديم والتعديلات المقترحة

الملتزم (المدين) Claims on	النظام الحالي (وزن ترجيح مخاطر ثابت بحسب الدولة ونوع العملة أو الأجل)	التعديلات المقترحة / أوزان ترجيح مخاطر بحسب التصنيف الائتماني Standard & Poor's على سبيل المثال						
			AAA إلى AA −	A + إلى A −	BBB + إلى BBB −	BB + إلى B −	أقل من B −	لم يخضع للتقييم Unrated
(١) الحكومات المركزية / البنوك المركزية			صفر	٢٠	٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠
(٢) البنوك ومؤسسات التعامل في الأوراق المالية	بدول الـ OECD /٢٠ بدول أخرى: حتى سنة/٢٠ أكثر من سنة/١٠٠	الخيار الأول+	٢٠	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠
		الخيار الثاني*	٢٠	٥٠**	٥٠**	١٠٠**	١٥٠	٥٠**
(٣) المؤسسات Corporations	١٠٠	بما لا يزيد عن الوزن المقرر للحكومة المركزية	٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠
(٤) بنوك التنمية الدولية	٢٠	٢٠						
(٥) الأفراد لقرض الإسكان الأفراد لأغراض أخرى	٥٠ ١٠٠	٥٠ ١٠٠ فرضاً حيث لم ترد أي إشارة بالتعديلات المقترحة لالتزامات الأفراد لأغراض أخرى						
(٦) الحكومات غير المركزية (الولايات/وحدات الحكم المحلي) Non-Central government Public sector	(عملة وطنية) وزن يتراوح ما بين صفر، ٥٠ وفقاً لتقدير السلطة الرقابية (عملات أجنبية) %١٠٠	يتحدد وزن المخاطر بحسب الوزن المخصص للحكومة المركزية أو البنوك						
(٧) الالتزامات العرضية	تظل معاملات التحويل كما هي دون تعديل، وإن كان الأمر يتطلب زيادة في قدر رأس المال لزيادة أوزان ترجيح المخاطر وفقاً لما تضمنه ذلك البيان							

المصدر : اتحاد المصارف العربية، (٢٠٠٣)، بحوث في مقررات بازل الجديدة وأبعادها على الصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، ص ٨٢

+ ارتباط وزن ترجيح مخاطر البنك بتصنيف الدولة المسجل بها.

* ارتباط وزن ترجيح مخاطر البنك بتصنيف البنك ذاته والذي قد يقل عن تصنيف الدولة المسجل بها.

** يمكن تخفيض الوزن درجة في حالة الالتزامات أقل من ٦ أشهر ما عدا التصنيف أقل من − B وبحد أدنى %٢٠.

علماً أن المراقبين الوطنيين لن يسمحوا للبنوك أن تقييم أوزان المخاطر الصادرة عن مؤسسات التقييم من دون أن تستوفي هذه المؤسسات عدد من المعايير حتى تكون مؤهلة لإصدار هذه الأوزان حيث إنه يجب على هذه المؤسسات أن تستوفي المعايير الآتية *(Hassan, (2003))* :

١- الموضوعية *(Objectivity)*: المنهجية المستعملة في تقييم الائتمان يجب أن تكون منتظمة وشديدة الدقة وتخضع للموافقة على صلاحياتها بناءً على الخبرة السابقة، فضلاً عن ذلك فإن هذا التقييم يجب أن يخضع للمراجعة المستمرة وأن يستجيب للتغيرات في الحالة المالية ويجب قبل الحصول على موافقة المراقبين، أن يتم وضع طريقة لتصنيف كل قطاع من قطاعات السوق، بما في ذلك إعادة للاختبار الماضي، لمدة سنة واحدة على الأقل أو من الأفضل لمدة ثلاث سنوات.

٢- الاستقلالية *(Independence)* :مؤسسة التصنيف الائتماني *(Export Credit Agencies (ECA))* يجب أن تكون مستقلة وأن لا تتأثر بالضغوطات الاقتصادية والسياسية.

٣- سهولة الوصول دولياً/الشفافية *(International Access /Transparency)*:التصنيفات كلاً على حدا يجب أن تكون متوفرة لكل من المؤسسات المحلية والأجنبية ذات المصالح المشروعة وبشروط متساوية، هذا بالإضافة إلى أن المنهجية المتبعة التي تستعمل من قبل مؤسسة التصنيف الخارجية للائتمان يجب أن تكون متاحة للعامة.

٤- **الإفصاح** *(Disclosure)*:مؤسسات التصنيف الائتماني يجب أن تفصح عن المعلومات التالية : المنهجية المستخدمة بالتصنيف ويتضمن ذلك تعريف التعثر والفترة الزمنية ومعنى كل نسبة، والمعدلات الفعلية للتعثر عن الدفع التي وجدت في كل قسم من أقسام التصنيف والتغيرات في التصنيف مثل أن يصبح التصنيف الائتماني *AAA* بعد فترة *AA*.

٥- **الموارد** *(Resources)*:مؤسسة التصنيف الائتماني يجب أن تمتلك موارد كافية لتساعد على القيام بعمليات التصنيف الائتماني عالية الجودة.

٦- **المصداقية** *(Credibility)*:المصداقية تشتق من المعايير السابقة بالإضافة إلى أن الاعتماد على تصنيفات لمؤسسات التصنيف الخارجية للائتمان من قبل أطراف مستقلة مثل المستثمرين وشركات التأمين والشركاء التجاريين يعد دليلاً على مصداقية التصنيف الائتماني لمؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية.

٢-***أسلوب التصنيف الداخلي (IRB) :***

ينقسم الأسلوب المبني على التصنيف الداخلي إلى أسلوبين :

١- الأسلوب الأساسي.

٢- الأسلوب المتقدم.

إن قياس مخاطر الائتمان في الأسلوب المبني على التصنيف الداخلي يعتمد على تقديرات البنك لأهلية المقترضين، وبالتالي حساب الخسائر المتوقع أن يتعرض لها البنك كنتيجة لعمليات الإقراض هذه، وبالتالي العمل على تخصيص رأس المال الكافي لمواجهة هذه الخسائر المحتملة.

في الأسلوب الأساسي يقوم المراقبون الوطنيون التابعون للسلطات الرقابية بوضع تقديراتهم الخاصة لمخاطر الائتمان، بالإضافة لتقديرات البنك، أما في الأسلوب المتقدم، فإن البنك ينجز جميع التقديرات لمخاطر الائتمان لوحدة.

يتم تقسيم التعرضات للمخاطر وفقاً للأسلوب المبني على التصنيف الداخلي إلى ست فئات هي :

١- شركات *(Corporates)* (متوسطة وكبيرة).

٢- بنوك *(Banks)*.

٣- تجزئة *(Retail)*.

٤- سيادية *(Sovereigns)*.

٥- حقوق ملكية *(Equities)*.

٦- تمويل المشروع *(Project Finance)*.

في الإطار الجديد سيكون مسموح للبنوك أن تستعمل تقديراتها الداخلية للجدارة الائتمانية للمقترض، وذلك حتى تتمكن من تقييم مخاطر الائتمان الناتجة عن التعرضات للشركات والتعرضات السيادية وتعرضات البنوك، بالاستناد لمنهجية صارمة ومعايير معلومة ومفصح عنها. إذ بإمكان البنك بالاستناد لأنظمته تقدير مكونات المخاطر حتى تتمكن من تقدير رأس المال اللازم لمواجهة تلك المخاطر، حيث تتضمن مكونات المخاطرة قياساً لـــ :

١- احتمال التعثر عن الدفع *((Probability of Default (PD))*: وهي تقيس احتمال تعثر العميل عن سداد القرض خلال فترة زمنية معينة.

٢- الخسارة عند حدوث التعثر *((Loss Given Default (LGD))*: تقيس الجزء من القرض الذي سيسدد للبنك في حال حدوث التعثر.

٣- التعرض عند التعثر *(Exposure at Default (EAD))*: وهو خاص بالتزامات القروض ويقيس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر.

٤- الاستحقاق الفعلي *(Maturity (M))* : وهي تقيس الأصل المتبقي الاقتصادي في حالة التعرض. *(Reding, (2003))*.

٣-٥-٢ : مخاطر السوق :

قررت لجنة بازل عام ١٩٩٥ العمل على تغطية مخاطر السوق من خلال إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في قروض مساندة لأجل سنتين لتغطية تلك المخاطر، والتي من أهمها مخاطر تقلبات أسعار العائد ومخاطر تقلبات أسعار العقود والسلع والأسهم ومخاطر تقلبات أسعار الصرف، ويتم قياس رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر وفقاً لطرق معيارية *Standardised Method* أو باستخدام طرق أكثر تطوراً لقياس هذه المخاطر منها *Value at risk Models* .

و لم يطرأ أي تعديل على هذه الطرق في اتفاقية بازل *(II)* حيث بقيت على حالها كما هي في اتفاقية بازل (١) (سنقرط، (٢٠٠٣)).

٣-٥-٣: مخاطر التشغيل

تعريف مخاطر التشغيل :

لقد عرفت اتفاقية بازل *(II)* مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ويستبعد المخاطر الإستراتيجية والمخاطر الناشئة عن الحصة.

وفقاً لاتفاقية بازل *(II)* هنالك ثلاثة طرق لقياس التكاليف الرأسمالية لمخاطر التشغيل (حشاد، ٢٠٠٤) :

١- أسلوب المؤشر الأساسي.

٢- الأسلوب النمطي.

٣- أساليب القياس المتقدمة.

١- أسلوب المؤشر الأساسي :

حيث إن البنوك التي تستخدم هذا الأسلوب تحتفظ في حيازتها برأس المال لتغطية مخاطر التشغيل يعادل ١٥% من متوسط إجمالي الدخل في السنوات الثلاث الماضية

٢-الأسلوب النمطي :

في هذا الأسلوب يتم تقسيم نشاط البنوك إلى ثمانية خطوط هي : تمويل الشركات، والتجارة والمبيعات، وأعمال التجزئة المصرفية، والأعمال التجارية المصرفية، والسداد والتسويات، وخدمات الوكالة، وإدارة الأصول، وأعمال السمسرة مع إعطاء كل خط أعمال نسبة من إجمالي الدخل يطلق عليها *(Beta)* حيث تشكل هذه النسبة المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل حيث يتم حساب إجمالي التكلفة الرأسمالية لمخاطر التشغيل باعتبارها المجموع البسيط للتكلفة الرأسمالية لكل خط من خطوط الأعمال، والتي يتم حسابها عن طريق ضرب إجمالي الدخل في المعامل المحدد لهذا الخط من الأعمال.

وتتراوح قيم معاملات خطوط الأعمال *(Beta)* بين ١٢% و ١٨% وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (٥)

خط الأعمال		معاملات Beta
تمويل الشركات	*B1*	%١٨
التجارة والمبيعات	*B2*	%١٨
أعمال التجزئة المصرفية	*B3*	%١٢
الأعمال التجارية المصرفية	*B4*	%١٥
المدفوعات والتسوية	*B5*	%١٨
خدمات الوكالة	*B6*	%١٥
إدارة الأصول	*B7*	%١٢
السمسرة بالتجزئة	*B8*	%١٢

المصدر : احشاد، نبيل، (٢٠٠٤)، **دليلك إلى اتفاق بازل (II)**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص ٢٧٦

إن تطبيق الأسلوب النمطي يتطلب أن يكون لدى البنك النظم الكافية لإدارة مخاطر التشغيل لتبين فيه وظائف ومنهاج إدارة مخاطر التشغيل، كما يتطلب وجود بيانات خاصة بمخاطر التشغيل بما في ذلك الخسائر المادية الكبيرة في خط الأعمال وأن يتم توثيق هذه البيانات وتقديم تقارير منتظمة عن ذلك لإدارة البنك، وأن يتم توثيق عمليات ونظام إدارة التشغيل بالبنك، وأن تكون لدى البنك سياسة بكيفية وضع خرائط وضمانات لإجمالي الدخل وفقاً لخطوط الأعمال على أن تخضع عملية إدارة مخاطر التشغيل للمراجعة الدورية من قبل الجهات الرقابية داخل البنك وخارجه.

٣-أسلوب القياس المتقدم :

تعتبر من أكثر الأساليب حداثة وتقدم لقياس مخاطر التشغيل، في هذا الأسلوب يتم استخدام البيانات الذاتية للبنك المتضمنة الخسائر المحتملة، وذلك لتغطية تلك الخسارة برأسمال كافي لذلك، وبالتالي فإن رأس المال هذا يعادل مقياس المخاطر والتي أفرزها النظام الداخلي للبنك، وذلك بعد التقيد بمعايير عديدة نوعية وكمية ويتوقع أن يكون الوزن الترجيحي لمخاطر التشغيل نحو ٢٠% بالمتوسط من المتطلبات الكلية تحت الصيغة الجديدة لكفاية رأس المال.

٣-٥-٤ : معادلة حساب معدل كفاية رأس المال :

فيما يلي المعادلة التي يتم من خلالها حساب معيار كفاية رأس المال :

$$\frac{\text{مجموع رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} = \text{الحد الأدنى } 8\%$$

(معدل كفاية رأس المال)

حيث إنّ المقام في هذه المعادلة يتكون من ثلاثة أقسام : مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر والمحسوبة لمخاطر الائتمان، وإضافة ذلك إلى (مجموع رأس المال اللازم

لتغطية مخاطر السوق ومخاطر التشغيل مضروباً في ١٢,٥ وهو المقابل للحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال)*(Hasan, (2002))* .

على سبيل المثال إذا كان مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لدى البنك ٨٧٥ مليون دينار، كما أن مخصص رأس المال لمواجهة مخاطر السوق ١٠ مليون دينار ومخصص رأس المال الذي خصص لمواجهة المخاطر التشغيلية ٢٠ مليون دينار فإن الحد الأدنى لمجموع رأس المال يساوي مجموع الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر مضافاً إليها مجموع مخصصات رأس المال =

٨٧٥ + [(١٠+٢٠) × ١٢,٥] = ١٢٥٠ مليون

حيث يمثل مبلغ ١٢٥٠ مليون الحد الأدنى الذي يجب أن يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر (٨% نسبة كفاية رأس المال) حيث ينبغي على البنك أن يكون حريصاً على هذا المستوى ويعمل على تعزيزه وإذا كان مستوى رأس المال أقل من هذا المبلغ فعلى البنك بالتعاون مع المراقبين الوطنيين العمل على حل هذه المشكلة بالسرعة القصوى.

٣-٦: المحور الثاني : عمليات المراجعة الرقابية*Supervisory review Process*

يعد استقرار الجهاز المالي والمصرفي محوراً للاستقرار الاقتصادي لأي بلد، سواء كان هذا البلد نامياً أو متقدماً، حيث إن وجود أي خلل أو نقاط ضعف في الجهاز المصرفي لأي بلد يمكن أن يسبب حالة من عدم الاستقرار المالي والاقتصادي تتعدى حدوده التأثير على اقتصاد ذلك البلد إلى نطاق دولي أوسع.

إن الرقابة المصرفية الفعَّالة كانت وستبقى محور اهتمام العديد من الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية وبنك التسويات الدولية من أجل إيجاد أفضل السبل لدعم الاستقرار المصرفي العالمي.

٣-٦-١ : بازل والسلامة المصرفية :

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي لجنة مؤلفة من السلطات الرقابية المصرفية، وأنشئت عام ١٩٧٥ من قبل محافظي البنوك المركزية لبلدان مجموعة العشرة من كبار الموظفين الذين يمثلون سلطات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية في كل من : بلجيكا، وهولندا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وسويسرا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، تجتمع في بنك التسويات الدولية في بازل بسويسرا، حيث توجد الأمانة العامة لها. تتعاون اللجنة مع عدد آخر من الدول مثل تشيلي والصين والتشيك وهونج كونج والمكسيك وروسيا، وتايلاند، والأرجنتين، والبرازيل، والمجر، والهند، واندونيسيا، وكوريا، وماليزيا، وسنغافورة، كما تتشاور مع المجموعات الرقابية الإقليمية مثل (صندوق النقد العربي)، وتقرر لجنة بازل المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات والمبادئ التوجيهية والمعايير التي يتم تحديثها دورياً (محمد، (٢٠٠٢)).

٣-٦-٢: أهمية المراجعة الرقابية :

لقد وضعت لجنة بازل في سلم أولوياتها وجود نظام إشرافي ورقابي فعَّال لضمان كفاية رأس المال لدى البنوك، حيث تمارس لجنة بازل للرقابة المصرفية العمل المباشر بهذا المجال منذ سنوات عديدة، عن طريق اتصالاتها الكثيرة بالسلطات المصرفية في مختلف بلدان العالم. إن الهدف الرئيسي من عملية المراجعة الرقابية التي تقوم بها السلطات الرقابية هو التأكد من مدى كفاية رأس المال لدى البنوك لمواجهة المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك، كذلك تعمل على تشجيع إيجاد إدارة فعَّالة وقوية لإدارة المخاطر وعمليات للرقابة الداخلية بالبنك. حيث إن إدارة البنك مسؤولة عن

فهم طبيعة مستوى المخاطر التي يتحملها البنك وكيفية الربط بين تلك المخاطر ومستويات رأس المال.

إن لجنة بازل تدرك العلاقة القائمة بين مبالغ رأس المال التي يحتفظ بها البنك لمواجهة مخاطره، وقوة وفعالية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية بالبنك. ومع ذلك، فإنه لا ينبغي النظر إلى زيادة رأس المال باعتبارها الخيار الوحيد لعلاج المخاطر المتزايدة التي تواجه البنك، فهناك وسائل أخرى يجب النظر فيها أيضاً للتعامل مع المخاطر مثل تقوية إدارة المخاطر، وتطبيق حدود داخلية، ودعم وتقوية مستويات المخصصات والاحتياطيات، وتحسين الضوابط الداخلية. وفضلاً عن هذا، فإن رأس المال لا ينبغي اعتباره بديلاً عن عدم الكفاية الأساسية في عمليات الرقابة أو إدارة المخاطر.

ووفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفية فقد نصت المبادئ الرئيسية للمراجعة الرقابية لنصوص اتفاقية بازل (*II*) على وجوب أن يكون لدى البنوك نظام لتقييم مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر المختلفة. كما ينبغي على السلطات الرقابية ومن خلال مراقبيها أن تقوم بمراجعة وتقييم هذا النظام والتدخل في مرحلة مبكرة لمنع تدهور رأس مال البنك عن القدر الملائم، كما تمتلك السلطات الرقابية حق مطالبة بعض البنوك بحد أدنى لرأس المال يفوق الحد الأدنى المقرر لباقي البنوك بذات الدولة اعتماداً على العديد من العوامل وكطبيعة مكونات رأس المال ومقدرة البنك على توافير رأسمال إضافي ومدى دعم كبار المساهمين (حشاد، ٢٠٠٤).

٣-٦-٣: المبادئ الرئيسية للجنة بازل للرقابة المصرفية :

تعاونت لجنة بازل للرقابة المصرفية في سياق إعدادها لهذه المبادئ، تعاوناً وثيقاً مع السلطات الرقابية غير المنتمية لمجموعة العشرة، وبالتشاور مع مجموعة أوسع من المراقبين

المصرفيين وذلك بصورة مباشرة وعن طريق المجموعات الرقابية الإقليمية من أجل الوصول لمبادئ أكثر شمولاً وأكثر قابلية للتطبيق.

وتشمل المبادئ الأساسية للجنة بازل للرقابة المصرفية خمسة وعشرين مبدأً أساســياً، لابد من وضعها موضع التنفيذ لضمان فعالية أي نظام رقابي، وتتعلق هذه المبادئ بالموضوعات التالية (الشاهد، (٢٠٠٣)):

- الشروط المسبقة للرقابة المصرفية الفعَّالة — المبدأ الأول.
- الترخيص والهيكلة — المبادئ ٢-٥.
- النظم والشروط التحوطية —المبادئ- ٦-١٥.
- أساليب الرقابة المصرفية المستمرة — المبادئ (١٦-٢٠).
- متطلبات المعلومات (المبدأ — ٢١).
- صلاحيات المراقبين الرسمية (المبدأ — ٢٢).
- العمل المصرفي الخارجي — المبادئ- (٢٣-٢٥).

المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية وفق اتفاقية بازل (II):

-الشروط المسبقة للرقابة المصرفية الفعَّالة :

المبـــــــــدأ الأول: من خصائص النظام الفعَّال للرقابة المصرفية أن يتضمن مسؤوليات وأهداف واضحة فيما يتعلق بكل هيئة تشارك في هذه الرقابة. ومن الضروري أن تكون لكل هيئة من هذا النوع استقلالية في العمل وموارد كافية، بالإضافة إلى وجود إطار تشريعي ملائم، ويشمل هذا الإطار أحكام الترخيص بإنشاء المؤسسات المصرفية ومراقبتها بشكل منتظم، وصلاحيات معالجة عدم التقيد بأحكام القوانين، والمشاكل

الأخرى المتعلقة بسلامة المصارف وصحة عملياتها، بالإضافة إلى تأمين الحماية القانونية اللازمة للمراقبين، ومن الضروري أيضاً وجود ترتيبات لتبادل المعلومات بين المراقبين وحماية طابعها السري.

-الترخيص والهيكلـــــه :

المبدأ الثانـــــــــي : من الضروري أن تتحدد بوضوح الأنشطة المسموح بها للمؤسسات المصرفية المرخصة، والتي تخضع للرقابة بوصفها مصارف، كما أنه من الضروري، بأقصى ما يمكن، مراقبة استعمال كلمة "مصرف" في الأسماء المختارة.

المبدأ الثالـــــــــث: يجب أن يكون للسلطة المانحة للترخيص حق لتحديد المعايير وحق رفض الطلبات المقدمة من مؤسسات لا تنطبق عليها هذه المعايير. ومن الضروري كحد أدنى أن تشمل عملية الترخيص تقييماً لأصحاب المصرف المعني وهيكل ملكيته ومديريه وكبار المسؤولين فيه. بالإضافة إلى خطة عمله وإجراءات رقابته الداخلية ووضعه المالي المفتوح وقاعدته الرأسمالية، وعندما يكون المالك المقترح أو المنظمة الأم مصرفاً، أجنبياً يجب الحصول على موافقة مسبقة من قبل الهيئة الرقابية المختصة في البلد الأم.

المبدأ الرابـــــــــع: يجب أن يكون لدى المراقبين المصرفيين صلاحيات كافية لاستعراض ورفض أي مقترحات خاص تتعلق بنقل قسم

كبير من الملكية أو نسب كبيرة من الأسهم في المصارف القائمة إلى أطراف أخرى.

المبدأ الخامس: يجب أن تكون لدى المراقبين المصرفيين السلطة لتحديد المعايير المتعلقة بمراجعة الحيازات أو الاستثمارات الكبيرة التي يقوم بها مصرف معين، والتأكد من أن علاقاته الفرعية أو تنظيماته لا تعرّضه لمخاطر مفرطة أو لا تؤدي إلى عرقلة الرقابة الفعالة.

-النظم والشروط التحوطية:

المبدأ السادس: على المراقبين المصرفيين تعيين حد أدنى لرأسمال المصارف المطلوب، بحيث يشمل ذلك المخاطر التي يتحملها المصرف، كما عليهم أن يحددوا عناصر رأس المال، مع مراعاة قدرة المصرف على استيعاب الخسائر، وفي ما يتعلق بالمصارف العاملة على صعيد دولي، يجب ألا تكون هذه الشروط أقل من التي نص عليها اتفاق بازل لرأس المال المصرفي.

المبدأ السابع: من العناصر الأساسية لأي نظام رقابي وجود تقييم مستقل لسياسات المصرف وممارساته وإجراءاته المتعلقة بمنح القروض وعمل الاستثمارات وبالإدارة الجيدة لحوافظ القروض والاستثمارات.

المبدأ الثامن: على المراقبين المصرفيين أن يتأكدوا من أن المصارف تضع وتتبع سياسات وممارسات وإجراءات ملائمة بشأن جودة

الموجودات وكفاية الاعتمادات والاحتياطات المخصصة لتغطية خسائر القروض.

المبدأ التاســـــــع : على المراقبين التأكد من أن لدى المصارف نظماً للمعلومات الخاصة بالإدارة تتيح لإدارة المصرف تحديد المخاطر المركزة القائمة في حافظة القروض والاستثمارات وعلى المراقبين أن يضعوا حدوداً تحويطية للحد من مخاطر الإقراض إلى مقترضين منفردين، أو إلى مجموعات من المقترضين ذوي الصلة.

المبدأ العاشــــــــر: على المراقبين المصرفيين منعاً للتجاوزات التي تنشأ عن الإقراض لذوي الصلة، أن يشترطوا على المصارف إقراض الشركات ذات الصلة على أساس تجاري محض، والتأكد من وجود مراقبة فعَّالة على منح هذه القروض، بالإضافة إلى اتخاذ خطوات مناسبة للسيطرة على المخاطر أو الإقلال منها.

المبدأ الحادي عشــــــر: على المراقبين المصرفيين التأكد من أن لدى المصارف سياسات وإجراءات للقيام، بشأن عمليات الإقراض والاستثمار التي تقوم بها على صعيد دولي، بتحديد المخاطر القطرية ومخاطر التمويل ومن ثم متابعتها ومراقبتها والاحتفاظ باحتياطات كافية لمواجهة هذه المخاطر.

المبدأ الثاني عشــــــر: على المراقبين التأكد أن لدى المصارف نظماً تتيح قياساً دقيقاً لمخاطر السوق ومتابعتها والسيطرة عليها بشكل كاف، ويجب أن تكون لدى المراقبين السلطات اللازمة لفرض

رسوم معينة أو رسم رأسمال محدد على التعرض لمخاطر السوق، أو كلاهما معاً إذا كان هذا مبرراً.

المبدأ الثالث عشـــــــر: على المراقبين المصرفيين التأكد من أن لدى المصارف إجراءات شاملة لإدارة المخاطر (بما في ذلك المراقبة المناسبة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف)، وذلك بشأن تحديد سائر المخاطر المادية وقياسها ومتابعتها والسيطرة عليها والاحتفاظ، عند اللزوم، برأسمال يقابلها.

المبدأ الرابع عشـــــــر: على المراقبين المصرفيين التأكد من أن لدى المصارف المعنية ضوابط داخلية متلائمة لطبيعة عملها ونطاقه، ويجب أن تشمل هذه الإجراءات ترتيبات واضحة تتعلق بالتفويض بالسلطة والمسؤولية، والفصل بين الوظائف التي تنطوي على عقد التزامات مصرفية، ودفع أموال مصرف، وعمليات المحاسبة فيما يتعلق بالأصول والخصوم، وإجراء التسويات بين هذه العمليات، والحفاظ على موجودات المصرف، ووجود نظام ملائم للمراجعة الداخلية أو الخارجية للحسابات بشكل مستقل، بالإضافة على فرض التقيد بإجراءات الرقابة والتأكد من الالتزام بها، مع التقيد بالقوانين والنظم المرعية.

المبدأ الخامس عشـــــــر: على المراقبين المصرفيين التأكد من أن المصارف المعنية تتبع سياسات وممارسات وإجراءات ملائمة، بما في ذلك قواعد متشددة بشأن معرفة الزبائن، ومن شأن هذه القواعد رفع المستوى الخلقي والمهني في القطاع الحالي، ومنع استخدام

المصرف لأغراض جرمية، سواء كان ذلك بشكل متعمد أو غير متعمد.

-أساليب الرقابة المصرفية المستمرة :

المبدأ السادس عشـــــر: لابد لنظام فعّال للرقابة المصرفية أن يشمل، رقابة داخلية وأخرى خارجية، في آن واحد.

المبدأ السابع عشـــــر: على المراقبين المصرفيين أن يحافظوا على اتصالات منتظمة مع الإدارة العليا للمصرف، وأن يكون لديهم فهم شامل لعمليات المؤسسة.

المبدأ الثامن عشـــــر: يجب أن تتوفر لدى المراقبين المصرفيين الوسائل اللازمة لجمع واستعراض وتحليل التقارير ذات الطابع التحويطي والبيانات الإحصائية التي تقدمها المصارف وذلك على أساس فردي، وأيضاً وبشكل موحد أيضاً.

المبدأ التاسع عشـــــر: يجب أن تتوفر لدى المراقبين المصرفيين وسائل التأكد بشكل مستقل من صحة المعلومات الرقابية. وذلك عن طريق التفتيش الداخلي أو عن طريق مراجعين خارجيين للحسابات.

المبدأ العشـــــرون: من العناصر الأساسية للرقابة المصرفية قدرة المراقبين على القيام بمراقبة المؤسسة المصرفية بشكل موحد.

-متطلبات المعلومات :

المبدأ الحادي والعشـــرون: على المراقبين أن يتأكدوا من أن كل مصرف يحتفظ بسجلات ملائمة تتفق مع السياسات والممارسات المحاسبية

التي تمكن المراقب من تكوين صورة صحيحة وعادلة عن أوضاع المصرف المالية وربحية عمله المصرفي، مع التأكد من أن المصرف ينشر على أساس منتظم بيانات مالية تبين أوضاعه بشكل صحيح.

-صلاحيات المراقبين الرسمية :

المبدأ الثاني والعشرون: يجب أن تتوفر لدى المراقبين المصرفيين ,تدابير رقابية مناسبة لتطبيق إجراءات تصحيحية عندما لا تتقيد المصارف بالشروط التحوطية (مثلاً: الحد الأدنى لنسب كفاية رأس المال، أو عند وجود مخالفات للنظم المرعية، أو عند وجود خطر يهدد المودعين).

-العمل المصرفي الخارجي :

المبدأ الثالث والعشرون: على المراقبين المصرفيين أن يمارسوا رقابة شاملة مجمعة، بحيث يتابعون بشكل كاف تطبيق المعايير التحوطية المناسبة على جميع جوانب العمل المصرفي الذي تقوم به المؤسسات المصرفية على نطاق عالمي، لاسيما فروعها الأجنبية.

المبدأ الرابع والعشرون: من العناصر الأساسية للرقابة المجمعة إقامة الاتصالات وتبادل المعلومات مع سائر المراقبين المصرفيين، وخصوصاً مع السلطات الصرفية في البلد المضيف.

المبدأ الخامس والعشرون: على المراقبين المصرفيين أن يشترطوا على المصارف الأجنبية أن تقوم بعملياتها المحلية وفق المعايير العالية المستوى التي يشترط على المؤسسات المحلية التقيد بها، ويجب أن تتوفر

لديهم السلطة اللازمة لإبلاغ المعلومات التي يحتاجها المراقبون المصرفيون في البلد الأم لتلك المصارف، وذلك لأغراض تنفيذ الرقابة المجمعة.

إن تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية يتطلب وجود حوارات بين البنوك والسلطات الرقابية من أجل تحقيق الالتزام الأمثل بهذه المقررات كما أنه من الضروري أن يتمتع المراقبون التابعون للسلطات الرقابية بالاستقلالية في عملهم وتوفير الوسائل اللازمة وإعطائهم الصلاحيات التي تمكنهم من إنجاز عملهم على أفضل ما يمكن.

٣-٧: الانضباط السوقي (الإفصاح العام) *Market Discipline (Public Disclosure)*

لقد تضمنت اتفاقية بازل (*II*) محوراً جديداً بالإضافة لمحور المراجعة الرقابية وهو خاص بالانضباط السوقي ويعد هذا المحور مكملاً للمحورين السابقين (الحد الأدنى لكفاية رأس المال وعمليات المراجعة الرقابية)، حيث إنّ عمليات الإفصاح العام إذا ما تمت بفاعلية فإنها ستعود بالفائدة على البنوك والسلطات الرقابية خصوصاً في مجال الرقابة وإدارة المخاطر المصرفية؛ لأنها تساعد متعاملي السوق على فهم منظومة المخاطر لدى البنوك وكفاية مراكزها الرأسمالية بشكل أكثر وضوحاً. ذلك أن اللجنة (لجنة بازل) عملت على تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح لمتعاملي السوق المصرفي بتقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر الكلية التي يواجهها البنك، ومستوى رأس المال المطلوب لمواجهة المخاطر. ذلك أن الانضباط السوقي الفعّال يتطلب توافر المعلومات الدقيقة في أوانها، والتي تمكن مختلف الفرق من إجراء تقييمات صحيحة للمخاطر. وهذا يساعد في زيادة درجة الإفصاح للبنوك عن هيكل رأس المال لديها ونوعية وبنية المخاطر والسياسة المتبعة في إدارة وتقييم أصول البنوك والتزاماتها.

إن الانضباط السوقي يعد عنصراً أساسياً في استقرار الجهاز المصرفي كونه يساعد البنوك المكونة للجهاز على ممارسة نشاطاتها بشكل آمن وسليم وفعَّال، ويعمل على تحفيزها للحفاظ على مراكزها الرأسمالية لمساعدة تلك البنوك على مواجهة أي خسائر مستقبلية جراء تعرضها للمخاطر.

إن تحقيق متطلبات الإفصاح الواردة في اتفاقية بازل (*II*) يتطلب من المراقبين استخدام سلطاتهم للتأكد من التزام البنوك بمعايير الأمن والسلامة المصرفية وأن يحثوا البنوك على الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات، خصوصاً أن هذه المتطلبات لا تتعارض مع المتطلبات والمعايير المحاسبية الدولية.

وقد شددت لجنة بازل على وجوب امتياز هذه المعلومات بالجوهرية (*Materiality*) أي أن سوء وضعها سيكون ذا تأثير على قرار من يستخدمها عند اعتماده على تلك المعلومات، كما شددت اللجنة على ضرورة حماية المعلومات الخاصة والسرية التي يسبب الكشف عنها ضرراً بمركز البنك من خلال الإفصاح عن المعلومات الأكثر عمومية وتبيان البنود التي تم حجبها لخصوصيتها وسريتها من أجل المواءمة بين الإيفاء بمتطلبات الإفصاح وحماية تلك المعلومات.

كما قامت اللجنة بجهد كبير للتأكد بأنَّ الإفصاح عن كفاية رأسمال البنك لا يتعارض مع المتطلبات المحاسبية الأوسع مجالاً. وقد أعطت اللجنة البنوك حق اختيار سياستها الرسمية للإفصاح مع وجوب وجود عملية تقييم لهذه السياسة، كما أكدت اللجنة على مبدأ التكرار (*Frequency*) والذي يتوافق مع المعايير والمتطلبات المحاسبية المتعارف عليها، حيث ينبغي أن يكون الإفصاح على أساس نصف سنوي أما البنوك الضخمة ذات النشاط الدولي فيجب أن يكون الإفصاح عن النسب الإجمالية لرأس المال ومكوناته على أساس ربع سنوي (حشاد، ٢٠٠٤).

الفصل الرابع

الدراسات السابقة

٤-١ : مقدمة

نظراً لحداثة موضوع الدراسة فقد واجه الباحث صعوبة بإيجاد دراسات سابقة تتعلق بموضوع الدراسة ويورد الباحث في هذا الفصل أهم الدراسات التي تناولت تأثير مقترحات اتفاقيات بازل الأولى والثانية على البنوك وما يميز هذه الدراسة.

٤-٢: الدراسات السابقة :

١- دراسة مونتغمري ((Montgomery, (2001)) :

تهدف هذه الدراسة للبحث في فرضية أن متطلبات رأس المال التي أدخلت وفقاً لصيغة (بازل، ١٩٨٨) قد تسببت في تقييد عمليات الإقراض الممنوحة من قبل البنوك اليابانية.

وباستخدام لائحة من جداول الميزانيات للبنوك اليابانية للسنوات المالية (١٩٨٢-١٩٩٩)، وجدت الدراسة أنه بالنسبة للبنوك الدولية في اليابان، فإن قواعد اتفاقية (بازل، ١٩٨٨)، والتي تتطلب من البنوك الدولية أن تحتفظ بنسبة رأسمال إلى الأصول الموزونة بأوزان المخاطر تساوي (٨%) قد زاد في حساسية القروض الإجمالية الممنوحة من قبل البنوك اليابانية نحو الرسملة.

وقد وردت مثل هذه النتيجة، ولكن بشكل أقل بالنسبة للبنوك المحلية التي وإن كانت محققة لنسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات (بازل، ١٩٨٨) والتي تساوي ٨%، لكنها تحولت فيها بعد إلى نسبة محلية هي ٤%، وفق متطلبات وزارة المالية اليابانية، حيث تشير الدراسة إلى أن هذه البنوك التي كانت عرضة لمتطلبات وزارة المالية (٤%)، على طول فترة ما بعد اتفاقية بازل (١)، لم تتأثر حساسية القروض الإجمالية الممنوحة من قبلها نحو الرسملة في تلك الفترة، وبالتالي فإن نتائج هذه الدراسة

قد عكست تبايناً في الاستجابة إلى متطلبات كفاية رأس المال بين البنوك المحلية والدولية في اليابان.

وقد تميزت هذه الدراسة بأنها أول دراسة استكشفت ردود الفعل من قبل البنوك اليابانية (محلية ودولية) تجاه متطلبات بازل (١)، وقد تميزت بأنها لم تأخذ عينة جزئية من البيانات، بل استخدمت سلاسل زمنية متضمنة أوسع بيانات للبنك المنفرد في فترة ما قبل وما بعد صيغة بازل (١)، وذلك لكي تترك مجالاً لفحص التغير في العلاقة بين الرسملة والعمليات الائتمانية.

٢-دراسة بودبيرا *(Podpiera,(2004))*:

لقد هدفت الدراسة لمعرفة مدى الفوائد الناجمة عن التوافق مع المبادئ الرئيسية لاتفاقية بازل (*II*)، فقد قام الباحث بتفحص العلاقة بين أداء قطاع البنوك وجودة التنظيم والإشراف مقاساً بالتوافق مع مبادئ لجنة بازل بخصوص الرقابة المصرفية الفعالة *(Basel Committee core principles for effective Banking supervision (BCP))* وقد استخدم الباحث نتائج تقييم *BCP* لـــ ٦٥ بلداً وبيانات لمتغيرات أخرى بين عام ١٩٩٨، وقد وجد الباحث أثر إيجابي ومهم على إنجاز قطاع البنوك عند امتثاله للمبادئ الرئيسية لاتفاقية بازل، وذلك من خلال قياس *(nonperforming loans)* وقياس *(Net interest margin)* بعد ضبط مستوى تطور الاقتصاد والنظام المالي وعوامل الاقتصاد الكلي والعوامل الهيكلية.

٣-دراسة هانان وآخرون ((Hannan *et al*, (2004):

تهدف الدراسة التي قام بها الباحثان لمعرفة واختبار ما إذا كانت مقترحات اتفاقية بازل (*II*) تشجع زيادة أنشطة اندماج البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث تم اختبار فيما إذا كان أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم (*A-IRB*) والمستخدم من قبل منظمات بنكية ضخمة لتحديد احتياجات رأس المال التنظيمي لديهم لتتلاءم مع متطلبات اتفاقية بازل (*II*)، سيقود إلى زيادة مكتسبات أنشطة تلك المنظمات.

حيث أن الأبحاث تشير إلى زيادة مكتسبات أنشطة تلك المنظمات بعد تبني أسلوب (*A-IRB*) في الولايات المتحدة من قبل عدد من تلك المنظمات، إن النقاشات المبنية على نتائج تلك الأبحاث يمكن أن يشار إليها بشكل مفيد على أنها مناقشات حول "رأسمال تنظيمي زائد" و "أفضلية رأس المال النسبية".

هنالك جدليتان تضمنتهما هذه الدراسة، الجدلية الأولى، تركز على أن الزيادة الفائضة في رأس المال القانوني الناتجة من تخفيض متطلبات رأس المال عند متبني (*A-IRB*) يعد دافع لأنشطة اكتسابية أكبر.

أما الجدلية الثانية، فإنها توثق التباين في متطلبات رأس المال التي ستظهر بين المنظمات البنكية بعد استخدام *A-IRB*، وتلك التي لن تظهر مثل القوة المعززة للنشاطات الاندماجية.

وكون الباحثان لا يستطيعان اختبار التخفيضات السابقة في متطلبات رأس المال التي تؤثر في بعض المنظمات دون غيرها، فقد قاما باختبارين أقل تحديداً ولكن مع توفر أكثر للمعلومات.

الأول، يستخدم بيانات حديثة لتحديد فيما إذا كانت المنظمات البنكية التي تمتلك فائض كبير من رأس المال التنظيمي تميل لاحقاً لضم منظمات بنكية أخرى عن

طريق الاندماج، والثاني، يختبر فيما إذا كانت متطلبات رأس المال العليا ناتجة من الإجراءات التصحيحية الفورية.

لم يتوصل الباحثان إلى نتائج مقنعة فيما إذا كان أي من التغيرات في معايير رأس المال لها آثاراً واسعة على النشاطات الاندماجية، إلا أن المعاملات المحسوبة والفروقات الملاحظة بها إشارات متفقة مع الاهتمام بأن التخفيض في متطلبات رأس المال التنظيمي للمنظمات البنكية الكبيرة ستؤدي إلى زيادة في النشاطات الاندماجية، ومع ذلك فإن نتائج الاختبارين كانتا مع بعض الاستثناءات غير دالة إحصائياً، وفي حالات أخرى كانت النتائج ذات دلالة إحصائية عندما كانت مستويات الكمية صغيرة.

٤-دراسة ويدو وآخرون ((Wedow *et al*,(2004):

تبحث هذه الدراسة فيما إذا كانت الصيغة الجديدة لاتفاقية بازل *(II)* سوف تؤدي إلى حدوث تغير على إقراض البنوك للأسواق الناشئة، وذلك باستخدام مجموعة حديثة من البيانات عن الإنكشافات الخارجية للبنوك الألمانية، وذلك كون الصيغة الجديدة لاتفاقية بازل تحدد متطلبات رأس المال جنباً إلى جنب مع الأخطار المنضوية على الإقراض، مما سيؤدي إلى رفع متطلبات رأس المال التنظيمي لمواجهة المخاطر العالية.

فحصت الدراسة فرضيتان مترابطتان حول الظروف التي ينطوي تحتها أن التغير في رأس المال التنظيمي سوف يترك تدفق الإقراض بلا تأثر، أي أن نمط الإقراض سيبقى غير متغير إذا :

١- بقيت متطلبات رأس المال التنظيمي تحت مستوى رأس المال الاقتصادي.

٢- كان إقراض البنوك مبني على نماذج خاصة للمخاطر.

ولفحص الفرضية الأولى، تم حساب رأس المال الاقتصادي للمحافظ الأجنبية للبنوك الألمانية المخصص لمواجهة الخسائر غير المتوقعة باستخدام نموذج القيمة عند

الخطر. ووجد الباحثون أن رأس المال الاقتصادي يبدو ملزماً. ولفحص الفرضية الثانية، فقد تم ذلك بتقدير أثر الخسائر غير المتوقعة في تفسير الإقراض للأسواق الناشئة، وكانت النتيجة أن الخسارة غير المتوقعة في الأسواق الناشئة محددة وذو أهمية في قرارات الإقراض البنكية. وبشكل أكثر تحديداً في البنوك الكبيرة والمجموعات البنكية لذلك يبدو أن نماذج المخاطر أصبحت تعطي توجيه جاهز بعمليات الإقراض.

واستناداً لنتائج هذه الدراسة، فإن الصيغة الجديدة لاتفاقية بازل لها أثر محدود على عمليات الإقراض للأسواق الناشئة.

٥-دراسة *Al-Sabbag* (الصباغ، (٢٠٠٤)):

قامت هذه الدراسة بتحليل محددات نسبة كفاية رأس المال *(Capital Adequacy Ratio (CAR))*، عن طريق دراسة القوائم المالية لعينة مكونة من ١٧ بنك في الأردن في فترتين زمنيتين. الفترة الأولى تمتد من (١٩٨٥-١٩٩٤)، والتي تمثل الفترة الزمنية قبل تطبيق معايير لجنة بازل لنسبة كفاية رأس المال في قطاع البنوك، بينما تمتد الفترة الثانية من (١٩٩٥-٢٠٠١) والتي تمثل الفترة بعد تطبيق معايير لجنة بازل لنسبة كفاية رأس المال، والتي تتمثل في أقل نسبة كفاية لرأس المال وهي (٨%). لذا وجدت الدراسة أن كل البنوك قد التزمت بالنسبة الدنيا لكفاية رأس المال (٨%)، بينما المعظم كان عندهم نسبة أعلى من (٨%).

لقد استخدمت الدراسة معادلة مكونة من ٩ متغيرات مستقلة من المتوقع أن تؤثر على نسبة كفاية رأس المال. وباستخدام معامل الارتباط وتحليل الانحدار وُجد أن هناك علاقة سلبية بين نسبة كفاية رأس المال وحجم البنك، كما وُجدت أيضاً أن نسبة كفاية رأس المال *(CAR)* قد تأثرت إيجابياً بنسبة العائد على الأصول *(ROA)*، ونسبة القروض إلى الأصول *(LAR)*، ونسبة الملكية *(EQR)*، أيضاً وجدت الدراسة علاقة موجبة بين نسبة الأصول الخطرة إلى الأصول *(RAR)*، ونسبة الكفاية في الفترة من

(١٩٨٥-١٩٩٤)، بينما العلاقة أصبحت سالبة في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠١)، حيث أن نسبة كفاية رأسٍ المال قد تأثرت سلبياً بنسبة الودائع إلى الأصول *(DAR)* في الفترة (١٩٨٥-١٩٩٤)، بينما تأثرت إيجابياً بحجم ودائع البنك في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠١)، كما أن نسبة الكفاية وجدت أيضاً متأثرة سلبياً بنسبة مخصصات القروض على مجموع القروض *(LVR)*، وإيجابياً بنسبة الأرباح الموزعة *(DR)* في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠١).

واستناداً لنتائج هذه الدراسة فإن على البنوك في الأردن أن تحافظ أو ترفع نسبة كفاية رأس المال عندها لتعزيز وضعها أمام النظام الصرفي، وأمان المودعين لديها.

٦-دراسة جوردان وآخرون ((Jordan *et al*(2005)) :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الخسائر الناجمة عن العمليات التشغيلية التي قامت بها البنوك الأمريكية ذات النشاط الدولي، حيث قام الباحثون بتحليل قواعد البيانات الحديثة، المتعلقة بالخسائر المعلنة للعموم. ولقد وجدوا أنه بسبب أن الخسائر الكبيرة تكون عادةً معلنة على الملأ أكثر من الخسائر الصغيرة، لذا فإن قواعد البيانات هذه يكون فيها تحيز لا يمكن تجنبه بالتقارير. وبعد التصحيح لهذا التحيز، وجدوا تقديرات قوية وأكثر واقعية للمخاطر التشغيلية، وتقديراتهم كانت متفقة مع قيمة ٣-٦ بليون دولار التي تخصصها بعض المؤسسات المالية الكبيرة للمخاطر التشغيلية، وقد وجد الباحثون أن تعرض البنوك لمخاطر التشغيل ذو دلالة، وأن رأس المال الاقتصادي المخصص لمواجهة المخاطر التشغيلية يتجاوز عادةً رأس المال المخصص لمواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يفسر لماذا بدأت البنوك بنشر رأس المال المخصص لمخاطر التشغيل في بنود ميزانياتها، وتشير الدراسة إلى أنه إذا كان مستوى مخاطر التشغيل يتغير داخل المؤسسة فإن الأثر على رأس المال الاقتصادي قد يكون كبيراً. وقد خلص التحليل الذي قام به الباحثون إلى أن التحيزات في نشر البيانات الخارجية كبيرة، ويمكن أن

تختلف باختلاف مسار العمل ونوع الخسارة، كما أن الفشل في حساب هذه التحيزات يمكن أن يؤدي إلى تقديرات مبالغة لمخاطر التشغيل التي تواجه البنك، وأن يحرف المخاطر المتصلة بمسارات العمل المختلفة، كما بين الباحثون أن البيانات الخارجية يمكن أن تشكل دعامة للبيانات الداخلية وأن تساعد بعض البنوك في تفادي الخسائر التشغيلية الأكثر تكراراً وقليلة الخطورة.

٤-٣ : ما يميز هذه الدراسة :

تتميز هذه الدراسة بأنها تستكشف أموراً وعوامل مستقبلية تتعلق بقدرة قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (*II*)، ووفقاً للباحث فإن هذه الدراسة هي أول دراسة مختصة باستحقاقات اتفاقية بازل (*II*) بمحاورها الثلاث (المتطلبات الدنيا لرأس المال، عمليات المراجعة الرقابية، الانضباط السوقي) على قطاع البنوك في الأردن.

الفصل الخامس

منهجية الدراسة

٥-١: مقدمـــة :

يتناول هذا الفصل مجتمع وعينة الدراسة ومراحل تطوير الاستبانة والاختبـــارات الخاصة بها ومصادر جمع البيانات للدراسة كما يتناول الأساليب الإحصائية المستخدمة بالدراسة كما يعرض الباحث أهم الصعوبات التي واجهته خلال عمل الدراســـة مـــن خلال التطرق لمحددات الدراسة.

٥-٢ : مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك المرخص لها العمل في المملكـــة الأردنيـــة الهاشمية والبالغ عددها ٢٣ بنكاً.

٥-٣: عينة الدراسة :

تم توزيع (٢٣) إستبانة على جميع البنوك العاملة بالأردن بواقع إستبانة لكل بنك، وقد اقتصر عدد الاستبانات الموزعة على كل بنك (بواحد) لأننا هنا نتحـــدث علـــى سياسة وتوجهات بنك بموضوع اتفاقية بازل (II) وهي موحدة بالنسبة للبنك، كما أنه لدقة موضوع بازل (II) فإننا أردنا أن يقوم بتعبئة الاستبانة من هو مكلف مـــن قبـــل الإدارة بالإشراف ومتابعة استحقاقات اتفاقية بازل (II) على البنك كونـــه الـــشخص الأكثر وعياً وإدراكاً لهذا الموضوع والأكثر قدرة على فهم مفردات الاستبانة، وبالتالي تكون إجاباته بالمستوى المطلوب، وكان هذا الشخص في أغلب البنـــوك هـــو مـــدير المخاطر بالبنك.

وقد استطاع الباحث استرداد (١٨) استبانة من أصل (٢٣) تم توزيعها أي بنسبة ٧٨,٣%، حيث كان عدد البنوك الأردنية التي أجابت على الاستبيان (١٤) بنك مـــن أصل (١٥) أي بنسبة ٩٣,٣%، أما عدد البنوك الأجنبية التي أجابت على الاســـتبيان فكان (٤) من أصل (٨) أي بنسبة ٥٠ %. ويوضح ملحق رقم (٣) أسماء البنوك الـــتي أجابت على الاستبيان بالجولة الميدانية على البنوك.

٥-٤:مراحل تطوير الاستبانة :

مرت عملية تطوير الاستبانة بعدة مراحل حتى وصلت إلى شكلها النهائي (ملحق رقم ٤) الذي تم اعتماده واستخدامه لتحقيق أهداف الدراسة.

المرحلة الأولى:

اعتمد الباحث على نصوص اتفاقية بازل (*II*)، والأبحاث، والمقالات ذات الصلة بالموضوع في صياغة فقرات الاستبانة بما يتوافق مع أهداف وفرضيات الدراسة.

المرحلة الثانية:

تم عرض الاستبانة على نخبة من المختصين بموضوع اتفاقية بازل (*II*) بالبنك المركزي الأردني، وتحديداً بدائرة الرقابة على الجهاز المصرفي كون هؤلاء مكلفون من قبل البنك المركزي بمتابعة استحقاقات بازل (*II*) مع البنوك العاملة بالأردن. وبعد ذلك تم عرض الاستبانة على مجموعة محكمين من الأساتذة ذوي الخبرة في المجالين الأكاديمي والمهني. وذلك للتأكد من شموليتها لأبعاد الدراسة وأن الفقرات الوارد فيها تتلائم مع أهداف وفرضيات الدراسة، واستناداً لآرائهم قام الباحث بحذف وتعديل وإضافة بعض العبارات لتصبح الاستبانة أكثر فهماً وتغطية لأهداف وفرضيات الدراسة. وقد أصبحت الاستبانة بشكلها النهائي تحوي الأقسام التالية:

- **القسم الأول** :يهدف إلى التعرف على خصائص عينة الدراسة حيث احتوى هذا القسم على ٦ أسئلة تغطي :
  - جنسية البنك.
  - وجود نشاط دولي (للبنوك الأردنية).
  - وجود إدارة خاصة للمخاطر.
  - وجود إدارة خاصة لمخاطر التشغيل.
  - توفر المصادر المالية والبشرية لتطبيق متطلبات بازل (*II*).

- التعرف على استعداد البنك على التكيف مع متطلبات بازل (*II*).

- القسم الثاني: يهدف إلى التعرف على الأسلوب المتوقع استخدامه من قبل البنك لقياس المخاطر الآتية :

  - مخاطر الائتمان.
  - مخاطر السوق.
  - مخاطر التشغيل.

- القسم الثالث: يحتوي هذا القسم على (٤١) فقرة تغطي فرضيات الدراسات الآتية :

الفرضية الأولى $H1_1$: قطاع البنوك في الأردن قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (*II*) فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال.

الفرضية الثانية $H1_2$: قطاع البنوك في الأردن قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (*II*) فيما يتعلق بعمليات المراجعة الرقابية.

الفرضية الثالثة $H1_3$: قطاع البنوك في الأردن قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (*II*) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام.

الفرضية الرابعة $H0_4$: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين البنوك الأردنية وغير الأردنية في قدرتها على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (*II*).

الفرضية الخامسة $H0_5$: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين البنوك التي لديها إدارة خاصة للمخاطر وتلك التي ليس لديها إدارة خاصة للمخاطر فيما يتعلق بقدرتها على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (*II*).

وفيما يلي الفقرات المتعلقة بكل فرضية :

- الفقرات (٢-٤، ٦، ٩-١١، ١٦، ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٧)، والبالغ عددها (١٤) فقرة تتعلق بالفرضية الأولى.
- الفقرات (١، ٥، ٧، ١٢ — ١٥، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٨-٣١). والبالغ عددها (١٦) فقرة تتعلق بالفرضية الثانية.
- الفقرات (٣٢-٤١) والبالغ عددها (١٠) فقرات تغطي الفرضية الثالثة.
- الفقرة (٨) تهدف إلى استطلاع رأي البنوك حول فكرة الاندماج كوسيلة للتكيف مع متطلبات كفاية رأس المال ومعرفة توجهات البنوك حول ذلك.

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت *(Likert)* الخماسي من (١-٥) بحيث :

- موافق تماماً:تعطى لها خمس درجات (٥).
- موافق:تعطي لها أربع درجات (٤).
- موافق نوعاً ما : تعطى لها ثلاث درجات (٣).
- غير موافق:تعطى لها درجتان (٢).
- غير موافق إطلاقاً:تعطي لها درجة واحدة (١).

كما تم تقسيم المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة على النحو الآتي :

- درجة قدرة عالية على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)* (٣,٥١ — ٥).
- درجة قدرة متوسطة على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)* (٢,٠١ — ٣,٥٠).
- درجة قدرة منخفضة على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)* (١-٢).

وبناءً على ذلك تم اعتماد قيمة المتوسط الحسابي للفرضية ككل بأعلى من ٣,٥٠ كمعيار مفترض لقبول الفرضية.

٥-٥:مصادر جمع البيانات :

أ- المصادر الأولية: تتمثل بجمع البيانات المطلوبة لأغراض الدراسة بواسطة استبانة تم إعدادها واعتمادها وتوزيعها على مجتمع الدراسة، والتي تم من خلالها تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة. والوصول إلى النتائج وتقديم بعض التوصيات التي تصب في خدمة قطاع البنوك في الأردن.

ب- المصادر الثانوية: تم الاعتماد بشكل أساسي في هذه الدراسة على الموقع الالكتروني لبنك التسويات الدولية والذي يحتوي على نصوص اتفاقية بازل (*II*) كاملة، والتوصيات المتعلقة بالاتفاقية، وأوراق عمل ذات صلة بالموضوع، كما تم الاعتماد على بعض الكتب والمقالات الواردة بالدوريات والأبحاث والدراسات ذات الصلة بموضوع بازل (*II*) رغم قلتها، كذلك تم الرجوع للتقارير السنوية للبنك المركزي الأردني.

لقد تم الاستفادة من هذه المصادر في جمع المادة العلمية الخاصة بالإطار النظري للدراسة.

٥-٦: الاختبارات الخاصة بالاستبانة :

١-صدق الأداة *(Instrument Validity)*:

أ- الصدق الظاهري : هدف هذه العملية التأكد من أن جميع أقسام الاستبانة بما تحويها من فقرات تؤدي إلى جمع البيانات بالدقة المطلوبة ويمكن قياسها إحصائياً ولهذه الغاية تم عرض هذه الاستبانة على الأشخاص المعينين بموضوع بازل (*II*) بدائرة الرقابة على الجهاز المصرفي بالبنك المركزي الأردني، وكذلك على مجموعة من الأكاديميين المختصين كما ذكرنا سابقاً في مراحل تطوير الاستبانة.

ب- صدق المحتوى:ويقصد به التأكد من مدى تعبير فقرات الاستبانة عن أهداف وفرضيات الدراسة، وقد تم التأكد من ذلك من خلال مرحلة تطوير الاستبانة كما ذكرنا سابقاً.

٢-ثبات الأداة *(Instrument Reliability)* :

لاختبار مدى استقرار النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام أداة القياس تم احتساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا *(Cronbach–Alpha)* باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *(SPSS)*، حيث بلغت القيمة للأداة ككل (٠,٨٨) واعتبرت هذه القيمة مناسبة لأغراض الدراسة، والجدول الآتي يبين معاملات الاتساق الداخلي لكل فرضية على حدة.

جدول (٦)

الفرضية	الاتساق الداخلي	عدد الفقرات
معدلة كفاية رأس المال	٠,٧٦	١٤
عمليات المراجعة الرقابية	٠,٨٠	١٦
متطلبات الإفصاح العام	٠,٦٩	١٠
الكلي	٠,٨٨	٤١

٥-٧:الأساليب الإحصائية المستخدمة :

تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *(Statistical Package for Social Sciences, SPSS)* في تحليل البيانات التي جمعت، وتم اختيار الأسلوب الإحصائي الملائم، وفقاً لنوع البيانات المراد تحليلها وانسجاماً مع أهداف الدراسة وفرضياتها، وفيما يلي أهم الأساليب التي جري استخدامها :

١- اختبار الثبات *(Reliability Test)* : تم من خلال هذا الاختبار حساب معامل كرونباخ ألفا *(Cronbach –Alpha)* بهدف التحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.

٢- الأساليب الإحصائية الوصفية *(Descriptive Statistical Techniques)* : تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية للحصول على قراءة عامة وواضحة عن أقسام الاستبانة الثلاث حيث تضمنت الأساليب الإحصائية كل من النسب المئوية *(Percentages)* والتكرارات *(frequencies)* ، والمتوسط الحسابي *(Mean)*، والانحرافات المعيارية.

٥-٨: محددات الدراسة :

١- رفض بعض البنوك الإجابة على الاستبانة وذلك بعد إطلاع الإدارة العليا على محتويات الاستبانة.

٢- ندرة الدراسات السابقة والكتب والمقالات ذات الصلة بموضوع اتفاقية بازل *(II)*.

٣- من أجل أن تكون الإجابات دقيقة وتعكس واقع الحال كان على الباحث أن يصل للشخص المسؤول عن موضوع بازل *(II)* تحديداً؛ لأنه الأكثر فهماً وإدراكاً من غيره بهذا الموضوع وعادة ما يكون هو شخص واحد على مستوى البنك.

الفصل السادس

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

٦-١: المقدمة:

يشتمل هذا الفصل على عرض ومناقشة نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة ونتائج اختبار فرضيات الدراسة.

التحليل الإحصائي للاستبانة :

٦-٢: نتائج التحليل لخصائص عينة الدراسة:

١- هل أنت بنك ؟

أ-أردني ب-غير أردني

الجدول أدناه يبين التكرارات والنسب المئوية لجنسية البنك.

جدول (٧)

التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب جنسية البنك

	التكرار	النسبة
أردني	14	77.8
غير أردني	4	22.2
المجموع	18	100.0

يبين الجدول أعلاه التكرارات والنسب المئوية لمتغير جنسية البنك، حيث بلغ عدد البنوك الأردنية التي أجابت على الاستبيان ١٤ بنسبة (٧٧,٨%) من عدد البنوك المستجيبة بينما بلغ عدد البنوك غير الأردنية المشاركة بالاستبيان (٤) وبنسبة (٢٢,٢) من عدد المستجيبين.

٢- هل للبنك نشاط دولي خارج الأردن (خاص بالبنوك الأردنية) ؟

يبين الجدول أدناه النشاط الدولي للبنوك الأردنية خارج الأردن.

جدول (٨)

التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب نشاط البنك الدولي خارج الأردن

	التكرار	النسبة
نعم	10	71.4
لا	4	28.6
المجموع	14	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن عدد البنوك الأردنية التي لها نشاط دولي خارج الأردن ١٠ بنوك من أصل ١٤ بنك أردني شارك في الاستبيان أي بنسبة ٧١,٤% .

٣- هل يوجد لدى البنك إدارة خاصة للمخاطر ؟

يبين الجدول أدناه وجود إدارة خاصة للمخاطر في البنك.

جدول (٩)

التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب وجود إدارة خاصة للمخاطر بالبنك

	التكرار	النسبة
نعم	12	66.7
لا	6	33.3
المجموع	18	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن عدد البنوك التي يوجد لديها إدارة مخاطر بلغ (١٢) وبنسبة مئوية (٦٦,٧).

٤- هل يوجد لدى البنك إدارة خاصة لمخاطر التشغيل ؟

يبين الجدول أدناه مدى وجود إدارة خاصة لمخاطر التشغيل.

جدول (١٠)

التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب وجود إدارة خاصة لمخاطر التشغيل بالبنك

	التكرار	النسبة
نعم	*5*	*27.8*
لا	*13*	*72.2*
المجموع	*18*	*100.0*

يتبين من الجدول أعلاه أن عدد البنوك التي يوجد لديها إدارة مخاطر التشغيل بلغ (٥) وبنسبة مئوية (٢٧,٨).

٥- هل لدى البنك المصادر المالية والبشرية الكافية لتطبيق متطلبات اتفاقية بازل *(II)*؟.

يبين الجدول أدناه مدى وجود مصادر مالية وبشرية كافية لتطبيق متطلبات اتفاقية بازل *(II)* للبنك.

جدول (١١)

التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب وجود المصادر المالية والبشرية الكافية لتطبيق متطلبات اتفاقية بازل *(II)* لدى البنك

	التكرار	النسبة
نعم	*15*	*83.3*
لا	*3*	*16.7*
المجموع	*18*	*100.0*

يتبين من الجدول أعلاه أن عدد البنوك التي تعتقد بأن لديها مصادر مالية وبشرية كافية لتطبيق متطلبات اتفاقية بازل *(II)* بلغ (١٥) وبنسبة مئوية (٨٣,٣)، وهي نسبة عالية.

٦- **هل لدى البنك القدرة والاستعداد لتطبيق متطلبات بازل ٢ ؟.**

يبين الجدول أدناه مدى قدرة البنك واستعداده لتطبيق متطلبات بازل*(II)*.

جدول (١٢)

التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب القدرة والاستعداد لتطبيق متطلبات بازل *(II)* للبنك

	التكرار	النسبة
نعم	*17*	*94.4*
لا	*1*	*5.6*
المجمـــــــوع	*18*	*100.0*

يتبين من الجدول أعلاه أن عدد البنوك التي تعتقد بأن لديها القدرة والاستعداد لتطبيق متطلبات بازل *(II)* بلغ (١٧) وبنسبة مئوية (٩٤,٤).

٦-٣: نتائج التحليل الإحصائي للأسلوب المتوقع استخدامه من قبل البنوك في تقدير المخاطر

١- **الأسلوب المتوقع استخدامه من قبل مصرفكم لتقدير مخاطر الائتمان.**

يبين الجدول أدناه الأساليب المتوقعة استخدامها من قبل البنك في تقدير مخـــاطر الائتمان.

جدول (١٣)

التكرارات والنسب المئوية للأساليب المتوقعة الاستخدام من قبل المصرف لتقدير مخاطر الائتمان

		التكرار	النسبة
١	الأسلوب المعياري	5	27.8
٢	أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي	4	22.2
٣	أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم	1	5.6
٤	١+٢ معاً	5	27.8
٥	٢+٣ معاً	3	16.7
	المجمـــــوع	18	100.0

يبين الجدول أعلاه التكرارات والنسب المئوية للأساليب المتوقعة الاستخدام من قبل المصرف لتقدير مخاطر الائتمان، فقد بلغ أعلى استخدام للأسلوب المعياري بتكرار (٥) وبنسبه مئوية (٢٧,٨%)، وللأسلوب المعياري مشتركاً مع أسلوب التصنيف الداخلي بنفس التكرار والنسبة، بينما بلغ أدنى استخدام للأسلوب التصنيفي الداخلي المتقدم بتكرار (١) وبنسبه مئوية (٥,٦%).

٢- **الأسلوب المتوقع استخدامه من قبل مصرفكم لقياس مخاطر السوق.**

يبين الجدول أدناه الأساليب المتوقعة الاستخدام من قبل المصرف لتقدير مخاطر السوق.

جدول (١٤)

التكرارات والنسب المئوية للأساليب المتوقعة الاستخدام من قبل المصرف لتقدير مخاطر السوق

		التكرار	النسبة
١	الأسلوب المعياري	12	66.7
٢	أسلوب النماذج الداخلية	3	16.7
٣	١+٢ معاً	3	16.7
	المجموع	18	100.0

يبين الجدول أعلاه التكرارات والنسب المئوية للأساليب المتوقعة الاستخدام من قبل المصرف لتقدير مخاطر السوق، فقد بلغ أعلى استخدام للأسلوب المعياري بتكرار (١٢) وبنسبة مئوية (٦٦,٧%) بينما بلغ أدنى استخدام لأسلوب النماذج الداخلية بتكرار (٣) وبنسبة مئوية (١٦,٧%).

٣- **الأسلوب المتوقع استخدامه من قبل مصرفكم لقياس مخاطر التشغيل.**

يبين الجدول أدناه الأساليب المتوقع استخدامها من قبل المصرف لقياس مخاطر التشغيل.

جدول (١٥)

التكرارات والنسب المئوية للأساليب المتوقعة الاستخدام من قبل المصرف لقياس مخاطر التشغيل

		التكرار	النسبة
١	أسلوب المؤشر الأساسي	4	22.2
٢	الأسلوب المعياري	4	22.2
٣	أسلوب القياس المتقدم	2	11.1
٤	١+٢ معاً	4	22.2
٥	١+٣ معاً	3	16.7
٦	١+٢+٣ معاً	1	5.6
	المجموع	18	100.0

يبين الجدول أعلاه التكرارات والنسب المئوية للأساليب المتوقعة الاستخدام من قبل المصرف لقياس مخاطر التشغيل، فقد بلغ أعلى استخدام لأسلوبي المؤشر الأساسي والأسلوب المعياري بتكرار (٤) وبنسبة مئوية (٢٢,٢) وأسلوب المؤشر الأساسي مشتركاً مع الأسلوب المعياري بنفس التكرار والنسبة، بينما بلغ أدنى استخدام لأسلوب القياس المتقدم بتكرار (٢) وبنسبه مئوية (١١,١%).

٦-٤: اختبار فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى $H0_1$: قطاع البنوك في الأردن غير قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال.

الفرضية البديلة $H1_1$: قطاع البنوك في الأردن قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال.

للتحقق من صحة الفرضية القائلة "قطاع البنوك في الأردن قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال"، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمعدل كفاية رأس المال ثم مقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط المفترض كمعيار لقبول الفرضية. كما تم حساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وبلغ (٠,٧٦) والتي تعتبر ثاني أعلى قيمة بين القيم التي حصلت عليها الفرضيات الأخرى. والجدول (١٦) يبين ذلك.

جدول (١٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات معدل كفاية رأس المال مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	٢٧	يمثل وجود قاعدة بيانات شاملة ومتخصصة عن المخاطر التي تواجه البنك سنداً قوياً لدعم نظام قياس المخاطر لدى البنك ويجعله أكثر فاعلية.	4.83	.38
٢	٢٤	يجب أن يكون لدى البنك المقدار الكافي من رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي تم قياسها.	4.72	.75
٣	٢٣	من الضروري أن يقوم البنك باحتساب معدل كفاية رأس المال بدقة عالية.	4.67	.59

الرتبة	رقم	الفقـــــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٤	٦	أفضل أسلوب لتقييم المخاطر هو أسلوب التقيـــيم الداخلي لها.	4.39	.78
٥	٢٠	يقوم البنك بتدريب وتأهيل الموظفين علـــى إدارة المخاطر وقياسها.	4.22	.81
٦	١١	الاعتماد على تقديرات البنـــك وفـــق أســـلوب التصنيف الداخلي أدق في قياس المخاطر الائتمانيـــة من الأسلوب المعياري.	4.17	.86
٧	١٧	يؤثر التغير في مستوى المخاطر التي تواجه البنـــك على مقدار الحاجة لرأس المال.	4.17	.71
٨	٢١	كادر إدارة المخاطر لدى مصرفكم مؤهـــل علـــى استخدام الأساليب المتطـــورة والحديثـــة لقيـــاس المخاطر.	3.72	1.07
٩	٣	يوجد لدى البنك نظام لقياس مخاطر السوق الـــتي تواجه البنك والسيطرة عليها.	3.61	.85
١٠	١٠	إن مصرفكم قادر بكفاءة على استخدام أســـلوب التصنيف الداخلي لتقدير أهلية المقترضين وبالتـــالي تقدير مخاطر الائتمان.	3.56	.98

الرتبة	رقم	الفقــــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١١	٢	يوجد لدى البنك نظام لقياس مخاطر الائتمان الـتي تواجه البنك والسيطرة عليها.	3.50	1.15
١٢	٤	يوجد لدى البنك نظام لقياس مخاطر التشغيل الـتي تواجه البنك والسيطرة عليها.	3.33	1.08
١٣	٩	استخدام الأسلوب المعيـاري في تقـدير مخـاطر الائتمان يؤدي إلى تقييم سليم لهذه المخاطر.	3.11	.90
١٤	١٦*	من الصعب تحديد وقياس مخاطر التشغيل بدقة مما يؤثر سلبا على الدقة في حساب معدل كفاية رأس المال.	3.11	.76
		معدل كفاية رأس المال	3.94	.42

* تم عكس تصحيح الدرجات كونها فقرة سلبية.

يبيّن الجدول (١٦)، أن الفقرة (٢٧) والتي نصها " يمثل وجود قاعدة بيانات شاملة ومتخصصة عن المخاطر التي تواجه البنك سندا قويا لدعم نظام قياس المخاطر لدى البنك ويجعله أكثر فاعلية " قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ.(٤,٨٣) وانحراف معياري (٠,٣٨)، وتلتها الفقرة رقم (٢٤) والتي نصها "يجب أن يكون لدى البنك المقدار الكافي من رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي تم قياسها" بمتوسط حسابي (٤,٧٢) وانحراف معياري (٠,٧٥)، بينما حصلت الفقرة رقم (١٦) ونصها "من الصعب تحديد وقياس مخاطر التشغيل بدقة مما يؤثر سلبا على الدقة في حساب معدل كفاية رأس المال" على أدنى متوسط حسابي حيث بلغ (٣,١١) والانحراف

معياري (٠,٧٦)، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لفرضية معـــدل كفايـــة رأس المـــال (٣,٩٤) بانحراف معياري (٠,٤٢)، وهو أعلى من معيار قبول الفرضية ٣,٥٠ وبهـــذا تكون قبلت الفرضية القائلة "قطاع البنوك في الأردن قادر على التكيف مع متطلبـــات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال". وتكون رفضت الفرضية القائلـــة "قطاع البنوك في الأردن غير قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بـــازل (II) فيمـــا يتعلق بمعدل كفاية رأس المال".

يلاحظ من الجدول رقـــم (١٦) أن الفقـــرات (٢، ٣، ٤، ٩، ١٠، ١١، ٢٠، ٢١) قد حصلت على انحرافات معيارية أعلى من القيم التي حصلت عليها بقية الفقرات المتعلقة بمعدل كفاية رأس المال، وهذا يعكس ضعفاً في اتفاق أفراد عينة الدراسة حول هذه الفقرات، مقارنةً مع بقية الفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى.

الفرضية الثانيـــة $H0_2$: قطاع البنوك في الأردن غير قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بعمليات المراجعة الرقابية.

الفرضية البديلـــة $H1_2$: قطاع البنوك في الأردن قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بعمليات المراجعة الرقابية.

للتحقق من صحة الفرضية القائلة "قطاع البنوك في الأردن قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بعمليـــات المراجعـــة الرقابيـــة"، تم اســـتخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بعمليات المراجعة الرقابية ثم مقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط المفترض كمعيار لقبول الفرضية. كما تم حـــساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وبلغ (٠,٨٠). وهي أعلى قيمة بين القيم الـــتي حصلت عليها الفرضيات الأخرى. والجدول (١٧) يبين ذلك.

جدول (١٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات عمليات المراجعة الرقابية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم	الفقـــــــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	٢٢	يجب أن يكون لدى البنك سياسات وإجراءات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس المخاطر وتقديم التقارير عن التعرضات للمخاطر.	4.78	.43
٢	٢٥	من الضروري أن يقوم البنك بالتركيز على الانضباط الداخلي لضمان المراجعة الشاملة ونزاهة العملية الإدارية.	4.78	.55
٣	١٨	نظام قياس المخاطر لدى البنك يجب أن يكون مرتبط بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر.	4.50	.62
٤	٢٨	للمراقبين الخارجيين دور فاعل في مراجعة تقديرات البنك الذاتية بالنسبة لمدى كفاية رأس المال.	4.50	.71
٥	١٩	منظومة إدارة المخاطر لدى مصرفكم تخضع للتطوير والتحديث باستمرار.	4.44	.70
٦	١٤	هنالك إلمام وإدراك كافي لدى الإدارة العليا للبنك والقائمين على إدارة الرقابة والمخاطر بطبيعة مخاطر التشغيل.	4.33	.77
٧	٢٩	إدارة المخاطر في مصرفكم لها واجبات ومسؤوليات واضحة تتعلق بعملها.	4.28	.67

الرتبة	رقم	الفقـــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٨	٣٠	إدارة المخاطر في مصرفكم تتمتع بالاستقلالية الكافية للقيام بعملها.	4.28	.89
٩	١	يتوفر لدى البنك عملية للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال.	4.06	.80
١٠	١٢	لدى مصرفكم القدرة على السيطرة بشكل كاف على المخاطر التي تم تحديدها وقياسها والتحوط لها.	4.00	.69
١١	٢٦	أنظمة القياس والتقييم للمخاطر داخل البنك تخضع لفحوصات دورية للتأكد من فعاليتها.	4.00	.91
١٢	٣١	إدارة المخاطر في مصرفكم لديها الموارد الكافية والكوادر المؤهلة للقيام بعملها.	4.00	1.03
١٣	٧	يتوجب على مصرفكم العمل بأعلى من الحدود الدنيا لرأس المال التنظيمي لوجود مخاطر أخرى لم يتم تغطيتها بشكل كامل عند احتساب معدل كفاية رأس المال.	3.89	1.37
١٤	١٣	هنالك قدرة لدى البنك على التنبؤ باحتمالية حدوث مخاطر معينة.	3.56	.78
١٥	١٥	يوجد لدى مصرفكم نظام موثوق به للتقارير الدورية الخاصة بالتعرض للمخاطر وحالات الخسائر المادية.	3.39	1.14

.87	3.06	يوجد لدى البنك نظام لقياس المخاطر الأخرى التي تواجه البنك غير الواردة في الفقرات السابقة من (٢-٤) والسيطرة عليها.	٥	١٦
.42	4.11	**عمليات المراجعة الرقابية**		

يبيّن الجدول (١٧)، أن الفقرة (٢٢) والتي نصها "يجب أن يكون لدى البنك سياسات وإجراءات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس المخاطر وتقديم التقارير عن التعرضات للمخاطر" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ.(٤,٧٨) وانحراف معياري (٠,٤٣)، وتلتها الفقرة رقم (٢٥) والتي نصها "من الضروري أن يقوم البنك بالتركيز على الانضباط الداخلي لضمان المراجعة الشاملة ونزاهة العملية الإدارية" بمتوسط حسابي (٤,٧٨) وانحراف معياري (٠,٥٥)، بينما حصلت الفقرة رقم (٥) ونصها "يوجد لدى البنك نظام لقياس المخاطر الأخرى التي تواجه البنك غير الواردة في الفقرات السابقة من (٢-٤) والسيطرة عليها"على أدنى متوسط حسابي حيث بلغ (٣,٠٦) وانحراف معياري (٠,٨٧)، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لفرضية عمليات المراجعة الرقابية (٤,١١) بانحراف معياري (٠,٤٢)، وهو أعلى من معيار قبول الفرضية ٣,٥٠ وبهذا تكون قبلت الفرضية القائلة "قطاع البنوك في الأردن قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (*II*) فيما يتعلق بعمليات المراجعة الرقابية". وتكون رفضت الفرضية القائلة "قطاع البنوك في الأردن غير قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (*II*) فيما يتعلق بعمليات المراجعة الرقابية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (١٧) أن الفقرات (١، ٥، ٧، ١٥، ٢٦، ٣٠، ٣١) قد حصلت على انحرافات معيارية أعلى من القيم التي حصلت عليها بقية الفقرات

المتعلقة بعمليات المراجعة الرقابية، وهذا يعكس ضعفاً في اتفاق أفراد عينة الدراسة حول هذه الفقرات، مقارنةً مع بقية الفقرات المتعلقة بالفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة $H0_3$: قطاع البنوك في الأردن غير قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام.

الفرضية البديلة $H1_3$: قطاع البنوك في الأردن قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام.

للتحقق من صحة الفرضية القائلة "قطاع البنوك في الأردن قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام"، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمتطلبات الإفصاح العام، ثم مقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط المفترض كمعيار لقبول الفرضية. كما تم حساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وبلغ (٠,٦٩). والجدول (١٨) يبين ذلك.

جدول (١٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متطلبات الإفصاح العام مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	٣٩	يجب أن تكون متطلبات الإفصاح التي سيقوم بها البنك واضحة في سياسة البنك ومحدد بتلك السياسة الضوابط الداخلية اللازمة للتأكد من الالتزام بمتطلبات الإفصاح.	4.89	.32
٢	٣٧	الإيفاء بمتطلبات الإفصاح والشفافية بشكل فعال سيعود بالفائدة على البنوك والسلطات الرقابية في مجال إدارة المخاطر والاستقرار المصرفي.	4.61	.61

الرتبة	رقم	الفقـــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٣	٣٨	عملية الإفصاح التي يقوم بها البنك يجب أن تخضع للمراقبة والتقييم لمعرفة مدى ملاءمتها بما في ذلك المصادقة على صلاحيتها وعدد مرات الإفصاح.	4.50	.62
٤	٤١	الإدارة والسلطة الرقابية مسؤولة عن تحديد الطريقة والمكان للإفصاحات المطلوبة.	4.44	.70
٥	٣٣	عملية الإفصاح الفعالة تساعد متعاملي السوق على فهم منظومة المخاطر لدى البنك وتقييم مدى كفاية رأس مال البنك لمواجهة لتلك المخاطر.	4.39	.78
٥	٣٦	عملية الإفصاح الفعالة لا تتعارض والحفاظ على سرية المعلومات الحساسة بالنسبة للبنك.	4.39	.61
٧	٣٤	من الأمور التي تساعد في الإفصاح الفعال أن متطلبات الإفصاح عن كفاية رأس مال البنك بموجب اتفاقية بازل (*II*) لا تتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	4.22	.88
٨	٣٢	يوجد لدى البنك سياسة رسمية للإفصاح ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة.	4.11	.90
٨	٣٥	الإفصاح الفعال يجب أن يتوافق مع مبدأ المادية *Materiality* ومبدأ التكرار *Frequency*.	4.11	.68

الرتبة	رقم	الفقـــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٠	٤٠	تكرار الإفصاح يضيف أعباء متزايـــدة علـــى البنك في إعداد التقارير الدورية.	3.44	1.10
		متطلبات الإفصاح العام	4.31	.38

يبيّن الجدول (١٨)، أن الفقرة (٣٩) والتي نصها "يجب أن تكـــون متطلبـــات الإفصاح التي سيقوم بها البنك واضحة في سياسة البنك ومحدد بتلك السياسة الضوابط الداخلية اللازمة للتأكد من الالتزام بمتطلبات الإفصاح" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ.(٤,٨٩) وانحراف معياري (٠,٣٢)، وتلتها الفقرة رقم (٣٧) والتي نصها "الإيفاء بمتطلبات الإفصاح والشفافية بشكل فعال ســيعود بالفائــدة علـــى البنـــوك والسلطات الرقابية في مجال إدارة المخاطر والاستقرار المـــصرفي" بمتوســط حـــسابي (٤,٥٠) وانحراف معياري (٠,٦٢)، بينما حصلت الفقرة رقم (٤٠) ونصها "تكـــرار الإفصاح يضيف أعباء متزايدة على البنك في إعداد التقارير الدورية"على أدنى متوسط حسابي حيث بلغ (٣,٤٤) وانحراف معياري (١,١٠)، وبلغ المتوسط الحسابي الكلـــي لفرضية متطلبات الإفصاح العام (٤,٣١) بانحراف معياري (٠,٣٨)، وهو أعلى مـــن معيار قبول الفرضية ٣,٥٠ وبهذا تكون قبلت الفرضية القائلة "قطاع البنوك في الأردن قادر على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (*II*) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام". وتكون رفضت الفرضية القائلة "قطاع البنوك في الأردن غير قادر على التكيـــف مـــع متطلبات بازل (*II*) فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام".

يلاحظ من خلال الجدول رقم (١٨) أن الفقرات (٣٢، ٣٤، ٤٠) قد حصلت على انحرافات معيارية أعلى من القيم التي حصلت عليها بقية الفقرات المتعلقة بمتطلبات

الإفصاح العام، وهذا يعكس ضعفاً في اتفاق أفراد عينة الدراسة حول هذه الفقـــرات، مقارنةً مع بقية الفقرات المتعلقة بالفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعـــة*H0*: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) بين البنوك الأردنية وغير الأردنية في قدرتها على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)*.

الفرضية البديلـــة*H1*: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) بين البنوك الأردنية وغير الأردنية في قدرتها على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)*.

للتحقق من صحة الفرضية القائلة " لا يوجد فروقـــات ذات دلالـــة إحصائيـــة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) بين البنوك الأردنية وغير الأردنية في قدرتها على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)*"، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" والدلالة الإحصائية لمدى قدرة قطاع البنوك في الأردن على التكيف مـــع متطلبـــات اتفاقية بازل *(II)* وفقاً لجنسية البنك. والجدول رقم (١٩) يبين ذلك :

جدول (١٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "ت" والدلالة الإحصائية لمدى قدرة قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)* وفقاً لجنسية البنك

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
معدل كفاية رأس المال	أردني	١٤	٣,٩٢	٠,٤٢٣	٠,٢٤٠	٠,٨١٣
	غير أردني	٤	٣,٩٨	٠,٤٦٨		
عمليـــات المراجعـــة الرقابية	أردني	١٤	٤,١٠	٠,٣٧٧	٠,٢١٧	٠,٨٣١
	غير أردني	٤	٤,١٦	٠,٦٢٦		
متطلبـــات الإفـــصاح العام	أردني	١٤	٤,٢٦	٠,٤٠٩	٠,٩٦٨	٠,٣٤٨
	غير أردني	٤	٤,٤٧	٠,٢٥٠		

يبين الجدول أعلاه الآتي :

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α≥ ٠,٠٥) تعزى لجنسية البنك، لمعدل كفاية رأس المال، حيث بلغت قيمة "ت" ٠,٢٤٠ وبدلالة إحصائية ٠,٨١٣.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α≥ ٠,٠٥) تعزى لجنسية البنك، لعمليات المراجعة الرقابية، حيث بلغت قيمة "ت" ٠,٢١٧ وبدلالة إحصائية ٠,٨٣١

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α≥ ٠,٠٥) تعزى لجنسية البنك في البنك، لمتطلبات الإفصاح العام، حيث بلغت قيمة "ت" ٠,٩٦٨ وبدلالة إحصائية ٠,٣٤٨

وبذلك تكون قد قبلت الفرضية القائلة " لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية (α≥ ٠,٠٥) بين البنوك الأردنية وغير الأردنية في قدرتها على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II)، وتكون رفضت الفرضية البديلة لها ($H1_4$)

الفرضية الخامسة $H0_5$: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية (α≥ ٠,٠٥) بين البنوك التي لديها إدارة خاصة للمخاطر وتلك التي ليس لديها إدارة خاصة للمخاطر فيما يتعلق بقدرتها على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II).

الفرضية البديلة $H1_5$: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية (α≥ ٠,٠٥) بين البنوك التي لديها إدارة خاصة للمخاطر وتلك التي ليس لديها إدارة خاصة للمخاطر فيما يتعلق بقدرتها على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II).

للتحقق من صحة الفرضية القائلة " *لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية (α≤ ٠,٠٥) بين البنوك التي لديها إدارة خاصة للمخاطر وتلك التي ليس لديها إدارة خاصة للمخاطر فيما يتعلق بقدرتها على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II)*". تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" والدلالة الإحصائية لمدى قدرة قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)* وفقاً لوجود إدارة خاصة للمخاطر في البنك والجدول رقم (٢٠) يبين ذلك.

جدول (٢٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "ت" والدلالة الإحصائية لمدى قدرة قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)* وفقاً لوجود إدارة خاصة للمخاطر في البنك

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
معدل كفاية رأس المال	نعم	١٢	٣,٩٨	٠,٤٤٣	٠,٦٤٢	٠,٥٣٠
	لا	٦	٣,٨٥	٠,٣٩٠		
عمليات المراجعة الرقابية	نعم	١٢	٤,٢٠	٠,٤٠٥	١,٢٨١	٠,٢١٨
	لا	٦	٣,٩٤	٠,٤٣٥		
متطلبات الإفصاح العام	نعم	١٢	٤,٣٣	٠,٣٧٣	٠,٣٣٩	٠,٧٣٩
	لا	٦	٤,٢٧	٠,٤٣٧		

يبين الجدول أعلاه الآتي :

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α≤ ٠,٠٥) تعزى لوجود إدارة خاصة للمخاطر في البنك، لمعدل كفاية رأس المال، حيث بلغت قيمة "ت" ٠,٦٤٢ وبدلالة إحصائية ٠,٥٣٠.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α≤ ٠,٠٥) تعزى لوجود إدارة خاصة للمخاطر في البنك لعمليات المراجعة الرقابية، حيث بلغت قيمة "ت" ١,١٢٨١ وبدلالة إحصائية ٠,٢١٨.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α≤ ٠,٠٥) تعزى لوجود إدارة خاصة للمخاطر في البنك، لمتطلبات الإفصاح العام، حيث بلغت قيمة "ت" ٠,٣٣٩ وبدلالة إحصائية ٠,٧٣٩.

وبذلك تكون قد قبلت الفرضية القائلة: *لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية (α≤ ٠,٠٥) بين البنوك التي لديها إدارة خاصة للمخاطر وتلك التي ليس لديها إدارة خاصة للمخاطر فيما يتعلق بقدرتها على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (II)، وتكون رفضت الفرضية البديلة لها ($H1_5$).*

الفقرة (٨) التي تنص " الاندماج هو الوسيلة المثلى للبنوك التي تعاني من مشكلة عدم كفاية رأس المال" كان الهدف من إدراجها ضمن فقرات الإستبانة لاستطلاع رأي قطاع البنوك في الأردن حول فكرة الاندماج كوسيلة للتكيف مع متطلبات كفاية رأس المال ومعرفة توجهات البنوك حول ذلك.

جدول (٢١)

الرتبة	رقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٤	٨	الاندماج هو الوسيلة المثلى للبنوك التي تعاني من مشكلة عدم كفاية رأس المال.	2.89	.90

يبين الجدول (٢١) أن الفقرة ٨ والتي نصها " الاندماج هو الوسيلة المثلى للبنوك التي تعاني من مشكلة عدم كفاية رأس المال" قد حصلت على متوسط حسابي مقداره ٢,٨٩ بانحراف ٠,٩٠ وهي درجة متوسطة نوعاً ما بالنسبة للمتوسط الحسابي.

الفصل السابع

أهم النتائج والتوصيات

٧-١ : مقدمة

٧-٢ : أهم النتائج

٧-٣ : التوصيات

٧-١: مقدمة :

يتناول هذا الفصل أهم نتائج الدراسة من خلال الاستبانة والاستنتاجات من اختبار فرضيات الدراسة، ونتائج الجولة الميدانية على البنوك، كما سيعرض الباحث في نهاية هذا الفصل توصيات مقترحة في ضوء نتائج هذه الدراسة.

٧-٢: أهم النتائـــج:

- ما زال أمام قطاع البنوك في الأردن عمل طويل فيما يتعلق بإيجاد إدارة خاصة لمخاطر التشغيل، حيث إنّ مخاطر التشغيل هي محور أساسي في اتفاقية بازل (II)، من خلال المقام في معادلة كفاية رأس المال، ووجود إدارة خاصة لمخاطر التشغيل هو شرط حتى يسمح للبنك باستخدام أساليب متقدمة لقياس هذا النوع من المخاطر.
- بالنسبة للأساليب المتوقع استخدامها من قبل البنوك لقياس المخاطر، فقد تبين أن الأسلوب المعياري هو أكثر أسلوب متوقع استخدامه من قبل البنوك لقياس مخاطر الائتمان والسوق، أما بالنسبة لمخاطر التشغيل، فقد تبين أن أكثر أسلوب متوقع استخدامه لهذا النوع من المخاطر هو أسلوب المؤشر الأساسي، ويعزى ذلك كون البنك المركزي الأردني أراد التدرج مع البنوك من الأساليب الأبسط لقياس المخاطر والأساليب التي اعتادت البنوك على استعمالها سابقاً، فطلب من البنوك استخدام الأسلوب المعياري لقياس مخاطر الائتمان والسوق وأسلوب المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل كمتطلب أساسي على أن يتم التدرج بعد إتقان هذه الأساليب لأساليب أكثر تقدماً.
- يلاحظ أن لدى قطاع البنوك في الأردن نظرة إيجابية تجاه دور المراقبين الخارجيين في مراجعة تقديرات البنك بالنسبة لمدى كفاية رأس المال، وهذا

مؤشر إيجابي على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)* بخصوص عمليات المراجعة الرقابية.

- هنالك تباين بين البنوك في الأردن حول فكرة الاندماج كوسيلة لحل مشكلة عدم كفاية رأس المال.
- هنالك قدرة عالية لدى قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)* فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال.
- هنالك قدرة عالية لدى قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)* فيما يتعلق بعمليات المراجعة الرقابية.
- هنالك قدرة عالية لدى قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)* فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام.
- تبين من خلال نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالـــــة إحصائيـــــة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين البنوك الأردنية وغير الأردنية من حيث القدرة على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)*.
- تبين من خلال نتائج الدراسة أنه لا توجد فروقـــــات ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين البنوك التي لديها إدارة خاصة للمخاطر وتلك التي ليس لديها إدارة خاصة للمخاطر من حيث القدرة على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل *(II)*.

٧-٣ : التوصيـــــات :

١- يتوجب على كل بنك ضمن قطاع البنوك في الأردن إنشاء دائرة خاصة لإدارة المخاطر العامة التي تواجه البنك وأن تتمتع هذه الدائرة بالاستقلالية الكافية وأن يخصص لها الموارد الكافية والكوادر المؤهلة وأن يوفر لها الأنظمة المناسبة والحديثة لقياس المخاطر المختلفة حتى تتمكن من أداء عملها بالصورة المثلى.

٢- انسجاماً مع متطلبات بازل (*II*) يجب أن تتكون دائرة إدارة المخاطر بالبنك من عدة دوائر لإدارة المخاطر المختلفة، وأن يكون هنالك بالحد الأدنى إدارة خاصة لمخاطر الائتمان، وأخرى لإدارة مخاطر السوق، وأخرى لإدارة مخاطر التشغيل، وأن يكون لكل دائرة مسؤوليات وواجبات ومهام محددة تتعلق بعملها وتوضع ضمن خطة زمنية محددة.

٣- يوصي الباحث البنوك بأن يقوم كل بنك بإنشاء فريق مختص وكفؤ لمتابعة استحقاقات اتفاقية بازل (*II*) على البنك.

٤- على البنك المركزي الأردني أن يلزم البنوك الأجنبية العاملة في الأردن بأن يكون لديها دائرة إدارة مخاطر خاصة بها، ومستقلة عن الخارج، وإن كانت مكملة لعملها؛ لأن ما يهمنا بالأساس هو استقرار الجهاز المصرفي الأردني.

٥- يجب على البنك المركزي أن يقوم بتأهيل كوادره المخولة متابعة ومراقبة مدى امتثال قطاع البنوك لمتطلبات اتفاقية بازل (*II*) حتى يكون لديهم القدرة العالية على الإشراف الفعَّال.

٦- يوصي الباحث البنوك بضرورة أن يكون لدى كل بنك قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات التي تتصف بالمصداقية عن العمليات الائتمانية لدى البنك مع سجل تاريخي دقيق حول خسائر القروض، حتى تتمكن هذه البنوك من استخدام أساليب متقدمة للقياس مثل أسلوب التصنيف الداخلي *IRB*، وهنا يقع على عاتق البنك المركزي إيجاد تشريع يلزم البنوك كافة بذلك.

٧- يوصى بأن تقوم بعض الجهات الخاصة مثل جمعية البنوك في الأردن بإصدار توجيهات خاصة لمختلف جوانب العمل المصرفية فيما يتعلق بإدارة المخاطر

وموضوع بازل (*II*)، وعقد دورات وورش عمل تدريبية لإدارات البنوك العليا من أجل توعيتهم في هذه المواضيع.

٨- بما أن مخاطر التشغيل ستدخل في حساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لبازل (*II*) وبما أن توقعات الخبراء في هذا المجال تشير أن ذلك سيتسبب بانخفاض معدل كفاية رأس المال بواقع ١% تقريباً فإنه يفضل أن يقوم البنك المركزي مرحلياً بتخفيض معدل كفاية رأس المال من ١٢% إلى ١٠%.

٩- بما أن النية تتجه لدى البنك المركزي لإعطاء البنوك مهلة حتى نهاية عام ٢٠٠٧ للامتثال لمتطلبات بازل (*II*) فإن الباحث يوصي بأن تكون هنالك أبحاث ودراسات بعد ذلك الوقت لمعرفة أثر تطبيق متطلبات اتفاقية بازل (*II*) على قطاع البنوك بالأردن.

المراجـــــع

المراجع باللغة العربية

الكتـــب:

- اتحاد المصارف العربية، (٢٠٠٢)، **المصارف العربية والعودة إلى المستقبل**، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
- إتحاد المصارف العربية، (٢٠٠٣)، **بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية**، بيروت.
- حشاد، نبيل، (٢٠٠٤)، ***دليلك إلى اتفاق بازل II***، إتحاد المصارف العربية، بيروت.
- خلف، فليح، (٢٠٠٦)، **البنوك الإسلامية**، جدارا للكتاب العالمي، عمان.
- عبدالله، خالد، (٢٠٠٢)، **العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر، عمان.

الدوريات:

- سنقرط، سامر، (٢٠٠٢)، المقررات الجديدة للجنة بازل لرأس المال، **مجلة البنوك في الأردن**، المجلد الثاني والعشرون، العدد السادس، ص٣٠.
- سنقرط، سامر، (٢٠٠٣)، المقررات الجديدة للجنة بازل لرأس المال، **مجلة البنوك في الأردن**، المجلد الثاني والعشرون، العدد السابع، ص ٣٩.

أبحاث باللغة العربية:

- الشاهد، سمير، (٢٠٠٣)، **المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة (مبادئ بازل الأساسية)**، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية)، إتحاد المصارف العربية، ص ٢٣-٧٤.
- خليل، عبدالرزاق، (٢٠٠٦)، **الصناعة المصرفية العربية وتحديات بازل ٢**، *www.majalisna.com.*
- شاكر، فؤاد، (٢٠٠٢)، **الإطار الجديد المقترح لكفاية رأس المال والقضايا المطروحة أمام الجهات الرقابية والمصارف العربية**، المصارف العربية والعودة إلى المستقبل، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص ٧٧-٩٣.
- عبدالعزيز، محمود، (٢٠٠٣)، **الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية**، بحوث في مقررات لجنة الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، ص ٧٥-٩١.
- محمد، إسماعيل، (٢٠٠٢)، **بازل والسلامة المصرفية**، المصارف العربية والعودة إلى المستقبل، إتحاد المصارف العربية، بيروت، ص ٦٧-٧٦.

مراجع أخرى باللغة العربية :

- التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني،٢٠٠٥.
- تعليمات رأس المال التنظيمي وكفاية رأس المال المتضمنة مخاطر السوق رقم (١٦) لعام ٢٠٠٣.
- قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته.

المراجع الأجنبية

Articles :

- *Fontnouvelle P, Dejesus – Rueff V, Jordan J, Rosengren E, (2006), "Capital and risk : New Evidence on Implications of Large Operational Losses", **Journal of money**, Vol. 38, No. 7, pp. 1819-1846.*
- *Hannan T, Pilloff S, (2004), **"Will the Proposed Application of Basel II in United States Encourage Increased Bank Merger Activity, Evidence From Past Merger"**, working paper, www.federalereserve. gov.*
- *Hasan M, (2003), **"The Significance of Basel (1) and Basel (2) for the Future of the Banking Industry With Special Emphasis on Credit Information"**, working paper, www., www.abj.org.*
- *Liebig L, Porath D, Dimauro B, widow M, (2004), **"How will Basel II Affect Bank Lending to Emerging Markets? An Analysis Based on German Bank Level Data"**, working paper, Deutsche Bank.*
- *Montgomery H, (2001)," **The Effect of Basel Accord on Bank Lending in Japan, working paper"**, working paper, Hitotsubashi University*
- *Podpiera R, (2004), **"Does Compliance with Basel Core Principles Bring Any Measurable Benefits"**, working paper, International Monetary Fund.*
- *Reding R, (2003),**"The New Basel Capital Accord"**, Readings in Basel II Standards and its Implications for the Arab Banking Industry, Union of Arab Banks, Beruit.*
- *Rime B, (2005), "Will Basel II Lead to a Specialization of Unsophisticated of Unsophisticated Banks on High-Risk Borrowers", **International Finance**, Vol. 8, No. 1, pp. 29-55.*

Thesis :

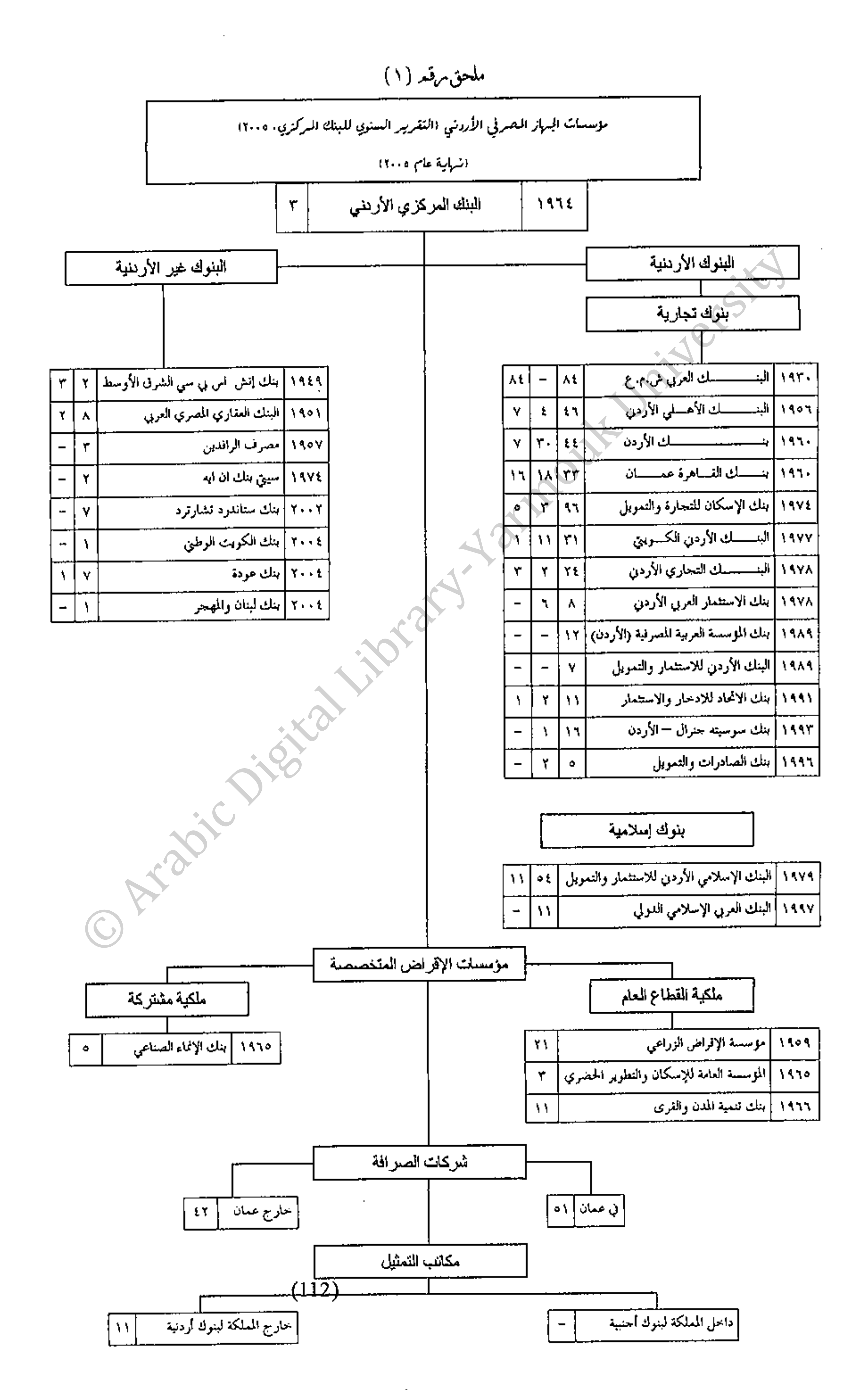
- *Al-Sabbag, Noor, **Determinants of Capital Adequacy Ratio in Jordanian Banks**, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

المواقع الالكترونية :

- *www.abJ.org.*
- *www.ask.com.*
- *www.bis.org.*
- *www.cbj.gov.jo.*
- *www.dic.gov.Jo.*
- *www. Federalreserve. gov.*
- *www.google.com.*
- *www.majalisna. com.*
- *www.imf.org.*

الملاحق

ملحق رقم (١)



مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني (التقرير السنوي للبنك المركزي، ٢٠٠٥)

(نهاية عام ٢٠٠٥)

١٩٦٤	البنك المركزي الأردني	٣

البنوك الأردنية

بنوك تجارية

١٩٣٠	البنك العربي ش.م.ع	٨٤	-	٨٤
١٩٥٦	البنك الأهلي الأردني	٤٦	٤	٧
١٩٦٠	بنك الأردن	٤٤	٣٠	٧
١٩٦٠	بنك القاهرة عمان	٣٣	١٨	١٦
١٩٧٤	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	٩٦	٣	٥
١٩٧٧	البنك الأردني الكويتي	٣١	١١	١
١٩٧٨	البنك التجاري الأردني	٢٤	٢	٣
١٩٧٨	بنك الاستثمار العربي الأردني	٨	٦	-
١٩٨٩	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	١٢	-	-
١٩٨٩	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	٧	-	-
١٩٩١	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	١١	٢	١
١٩٩٣	بنك سوسيته جنرال – الأردن	١٦	١	-
١٩٩٦	بنك الصادرات والتمويل	٥	٢	-

بنوك إسلامية

١٩٧٩	البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل	٥٤	١١
١٩٩٧	البنك العربي الإسلامي الدولي	١١	-

البنوك غير الأردنية

١٩٤٩	بنك إتش اس بي سي الشرق الأوسط	٢	٣
١٩٥١	البنك العقاري المصري العربي	٨	٢
١٩٥٧	مصرف الرافدين	٣	-
١٩٧٤	سيتي بنك ان ايه	٢	-
٢٠٠٢	بنك ستاندرد تشارترد	٧	-
٢٠٠٤	بنك الكويت الوطني	١	-
٢٠٠٤	بنك عودة	٧	١
٢٠٠٤	بنك لبنان والمهجر	١	-

مؤسسات الإقراض المتخصصة

ملكية القطاع العام

١٩٥٩	مؤسسة الإقراض الزراعي	٢١
١٩٦٥	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	٣
١٩٦٦	بنك تنمية المدن والقرى	١١

ملكية مشتركة

١٩٦٥	بنك الإنماء الصناعي	٥

شركات الصرافة

في عمان	٥١
خارج عمان	٤٢

مكاتب التمثيل

(112)

داخل المملكة لبنوك أجنبية	-
خارج المملكة لبنوك أردنية	١١

ملحق رقم (٢)

الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأردني (التقرير السنوي للبنك المركزي، ٢٠٠٥)

ملحق رقم (٣)

البنوك الأردنيــــــــــــة

١- البنك العربي.

٢- بنك الإسكان للتجارة والتمويل.

٣- البنك الأهلي الأردني.

٤- بنك الأردن.

٥- البنك الإسلامي.

٦- بنك الإتحاد.

٧- البنك التجاري.

٨- بنك المال الأردني.

٩- البنك الأردني الكويتي.

١٠- بنك الاستثمار العربي الأردني.

١١- المؤسسة العربية الصرفية.

١٢- بنك سوسيته جنرال/ الأردن.

١٣- البنك العربي الإسلامي الدولي.

١٤- البنك الأردني للاستثمار والتمويل (الاستثماري).

البنوك الأجنبيــــــــــــة

١- البنك العقاري المصري العربي.

٢- بنك عودة.

٣- بنك لبنان والمهجر.

٤- سيتي بنك. إن. أي.

ملحق رقم (٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم العلوم المالية والمصرفية

أخي المستجيب أختي المستجيبة

تحية طيبة وبعد ...

إن مقررات اتفاقية بازل (٢) الصادرة عن لجنة بازل والمنبثقة عن بنك التسويات الدولية *(BIS)* ستكون واجبة التطبيق مع بداية كانون الثاني ٢٠٠٧ وهذه الدراسة تهدف إلى استكشاف مدى قدرة قطاع البنوك في الأردن ككل على التكيف مع متطلبات هذه الاتفاقية (اتفاقية بازل ٢).

إن الاستبيان هو أداة من أدوات البحث العلمي، وهذه الرسالة هي استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير بالعلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك.

إن إجاباتكم على هذا الاستبيان سيتم التعامل معها بسرية تامة حيث أنه سيتم استخدامها والاستفادة منها لأغراض علمية بحتة.

حيث أن إجابتكم الدقيقة على هذا الاستبيان سيكون لها الأثر الإيجابي بأن تكون نتائج هذه الدراسة أكثر دقة سيساهم بتحقيق الفائدة العلمية المرجوة.

إن نتائج هذه الرسالة ستوضع بتصرف قطاع البنوك كجهد متواضع من قبل الباحث لمساعدة هذا القطاع على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل (٢).

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث : أنس هنداوي

الرجاء التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية :

١- هل أنتم بنك :

أ- أردني. ب- غير أردني (بنك أجنبي مرخص له بالعمل بالأردن).

٢- للبنوك الأردنية فقط : هل للبنك نشاط دولي خارج الأردن (أي له فروع خارج الأردن)

أ- نعم. ب- لا.

٣- هل يوجد لدى البنك إدارة خاصة للمخاطر:

١- نعم. ٢- لا.

٤- هل يوجد لدى البنك إدارة خاصة لمخاطر التشغيل :

أ- نعم ب- لا

٥- هل لدى البنك المصادر المالية والبشرية الكافية لتطبيق متطلبات اتفاقية بازل (٢) :

أ- نعم ب- لا

٦- هل لدى البنك القدرة والاستعداد لتطبيق متطلبات بازل (٢) :

أ- نعم ب- لا

(الأسئلة الآتية من ١ — ٣ بإمكانك الإجابة عليها بأكثر من خيار واحد) :

١- الأسلوب المتوقع استخدامه من قبل مصرفكم لتقدير مخاطر الائتمان هو :

أ- الأسلوب المعياري ب- أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي *IRB*.

ج- أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم.

٢- الأسلوب المتوقع استخدامه من قبل مصرفكم لقياس مخاطر السوق :

أ- الأسلوب المعياري. ب- أسلوب القياس الداخلي.

٣- الأسلوب المتوقع استخدامه من قبل مصرفكم لقياس مخاطر التشغيل :

أ- أسلوب المؤشر الأساسي. ب- الأسلوب المعياري.

ج- أسلوب القياس المتقدم *(AMA)*.

(لغايات البحث العلمي الرجاء منكم التكرم بالإجابة على جميع فقرات الاستبانة شاكرين لكم حسن تعاونكم)

يرجى التأشير بالعلامة X ضمن مقياس الإجابة الذي يعكس توجهات إدارة البنك :

الرقم	العبارات	المقياس				
		موافق تماماً	موافق	موافق نوعاً ما	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
١-	يتوفر لدى البنك عملية للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال.					
٢-	يوجد لدى البنك نظام لقياس مخاطر الائتمان التي تواجه البنك والسيطرة عليها.					
٣-	يوجد لدى البنك نظام لقياس مخاطر السوق التي تواجه البنك والسيطرة عليها.					
٤-	يوجد لدى البنك نظام لقياس مخاطر التشغيل التي تواجه البنك والسيطرة عليها.					
٥-	يوجد لدى البنك نظام لقياس المخاطر الأخرى التي تواجه البنك غير الواردة في الفقرات السابقة من (٢-٤) والسيطرة عليها.					
٦-	أفضل أسلوب لتقييم المخاطر هو أسلوب التقييم الداخلي لها.					
٧-	يتوجب على مصرفكم العمل بأعلى من الحدود الدنيا لرأس المال التنظيمي لوجود مخاطر أخرى لم يتم تغطيتها بشكل كامل عند احتساب معدل كفاية رأس المال.					

الرقم	العبارات	المقياس				
		موافق تماماً	موافق	موافق نوعاً مـا	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
٨-	الاندماج هو الوسيلة المثلى للبنوك التي تعاني من مشكلة عدم كفاية رأس المال.					
٩-	استخدام الأسلوب المعياري في تقدير مخاطر الائتمان يؤدي إلى تقييم سليم لهذه المخاطر.					
١٠-	إن مصرفكم قادر بكفاءة على استخدام أسلوب التصنيف الداخلي لتقدير أهلية المقترضين وبالتالي تقدير مخاطر الائتمان.					
١١-	الاعتماد على تقديرات البنك وفق أسلوب التصنيف الداخلي أدق في قياس المخاطر الائتمانية من الأسلوب المعياري.					
١٢-	لدى مصرفكم القدرة على السيطرة بشكل كاف على المخاطر التي تم تحديدها وقياسها والتحوط لها.					
١٣-	هنالك قدرة لدى البنك على التنبؤ باحتمالية حدوث مخاطر معينة.					
١٤-	هنالك إلمام وإدراك كافي لدى الإدارة العليا للبنك والقائمين على إدارة الرقابة والمخاطر بطبيعة مخاطر التشغيل.					
١٥-	يوجد لدى مصرفكم نظام موثوق به للتقارير الدورية الخاصة بالتعرض للمخاطر وحالات الخسائر المادية.					
١٦-	من الصعب تحديد وقياس مخاطر التشغيل بدقة مما يؤثر سلباً على الدقة في حساب معدل كفاية رأس المال.					

الرقم	العبارات	المقياس				
		موافق تماماً	موافق	موافق نوعاً ما	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
١٧-	يؤثر التغير في مستوى المخاطر التي تواجه البنك على مقدار الحاجة لرأس المال.					
١٨-	نظام قياس المخاطر لدى البنك يجب أن يكون مرتبط بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر.					
١٩-	منظومة إدارة المخاطر لدى مصرفكم تخضع للتطوير والتحديث باستمرار.					
٢٠-	يقوم البنك بتدريب وتأهيل الموظفين على إدارة المخاطر وقياسها.					
٢١-	كادر إدارة المخاطر لدى مصرفكم مؤهل على استخدام الأساليب المتطورة والحديثة لقياس المخاطر.					
٢٢-	يجب أن يكون لدى البنك سياسات وإجراءات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس المخاطر وتقديم التقارير عن التعرضات للمخاطر.					
٢٣-	من الضروري أن يقوم البنك باحتساب معدل كفاية رأس المال بدقة عالية.					
٢٤-	يجب أن يكون لدى البنك المقدار الكافي من رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي تم قياسها.					
٢٥-	من الضروري أن يقوم البنك بالتركيز على الانضباط الداخلي لضمان المراجعة الشاملة ونزاهة العملية الإدارية.					

الرقم	العبارات	المقياس				
		موافق تماماً	موافق	موافق نوعاً مـــا	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
٢٦-	أنظمة القياس والتقييم للمخاطر داخل البنك تخضع لفحوصات دورية للتأكد من فعاليتها.					
٢٧-	يمثل وجود قاعدة بيانات شاملة ومتخصصة عن المخاطر التي تواجه البنك سنداً قوياً لدعم نظام قياس المخاطر لدى البنك ويجعله أكثر فعالية.					
٢٨-	للمراقبين الخارجيين دور فاعل في مراجعة تقديرات البنك الذاتية بالنسبة لمدى كفاية رأس المال.					
٢٩-	إدارة المخاطر في مصرفكم لها واجبات ومسؤوليات واضحة تتعلق بعملها.					
٣٠-	إدارة المخاطر في مصرفكم تتمتع بالاستقلالية الكافية للقيام بعملها.					
٣١-	إدارة المخاطر في مصرفكم لديها الموارد الكافية والكوادر المؤهلة للقيام بعملها.					
٣٢-	يوجد لدى البنك سياسة رسميـــة للإفصاح ومعتمدة من قبل مجلـــس الإدارة.					
٣٣-	عملية الإفصاح الفعالة تساعد متعاملي السوق على فهم منظومة المخاطر لدى البنك وتقييم مدى كفاية رأس المال لمواجهة لتلك المخاطر.					
٣٤-	من الأمور التي تساعد في الإفصاح الفعال أن متطلبات الإفصاح عن كفاية رأس مال البنك بموجب اتفاقية بازل (٢) لا تتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.					
٣٥-	الإفصاح الفعال يجب أن يتوافق مع مبدأ المادية *Materiality* ومبدأ التكرار *frequency*.					

الرقم	العبارات	المقياس				
		موافق تماماً	موافق	موافق نوعاً ما	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
٣٦-	عملية الإفصاح الفعالة لا تتعارض والحفاظ على سرية المعلومات الحساسة بالنسبة للبنك.					
٣٧-	الإيفاء بمتطلبات الإفصاح والشفافية بشكل فعّال سيعود بالفائدة على البنوك والسلطات الرقابية في مجال إدارة المخاطر والاستقرار المصرفي.					
٣٨-	عملية الإفصاح التي يقوم بها البنك يجب أن تخضع للمراقبة والتقييم لمعرفة مدى ملائمتها بما في ذلك المصادقة على صلاحيتها وعدد مرات الإفصاح.					
٣٩-	يجب أن تكون متطلبات الإفصاح التي سيقوم بها البنك واضحة في سياسة البنك ومحدد بتلك السياسة الضوابط الداخلية اللازمة للتأكد من الالتزام بمتطلبات الإفصاح.					
٤٠-	تكرار الإفصاح يضيف أعباء متزايدة على البنك في إعداد التقارير الدورية.					
٤١-	الإدارة والسلطة الرقابية مسئولة عن تحديد الطريقة والمكان للإفصاحات المطلوبة.					

ملحق (٥)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة

	غير موافق إطلاقاً		غير موافق		موافق نوعاً ما		موافق		موافق تماماً	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
يتوفر لدى البنك عملية للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال.					5	27.8	7	38.9	6	33.3
يوجد لدى البنك نظام لقياس مخاطر الائتمان التي تواجهه البنك والسيطرة عليها.	2	11.1			6	33.3	7	38.9	3	16.7
يوجد لدى البنك نظام لقياس مخاطر السوق التي تواجهه البنك والسيطرة عليها.			1	5.6	8	44.4	6	33.3	3	16.7
يوجد لدى البنك نظام لقياس مخاطر التشغيل التي تواجهه البنك والسيطرة عليها.	1	5.6	2	11.1	8	44.4	4	22.2	3	16.7
يوجد لدى البنك نظام لقياس مخاطر التشغيل التي تواجه البنك غير الواردة في الفقرات السابقة من (٢-٤) والسيطرة عليها.	2	11.1			11	61.1	5	27.8		

	غير موافق إطلاقاً		غير موافق		موافق نوعاً ما		موافق		موافق تماماً	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أفضل أسلوب لتقييم المخاطر هو أسلوب التقييم الداخلي لها.					3	16.7	5	27.8	10	55.6
يتوجب على مصرفكم العمل بأعلى من الحدود الدنيا لرأس المال التنظيمي لوجود مخاطر أخرى لم يتم تغطيتها بشكل كامل عند احتساب معدل كفاية رأس المال.			5	27.8	2	11.1	1	5.6	10	55.6
الاندماج هو الوسيلة المثلى للبنوك التي تعاني من مشكلة عدم كفاية رأس المال.	1	5.6	5	27.8	7	38.9	5	27.8		
استخدام الأسلوب المعياري في تقدير مخاطر الائتمان يؤدي إلى تقييم سليم لهذه المخاطر.			5	27.8	7	38.9	5	27.8	1	5.6
إن مصرفكم قادر بكفاءة على استخدام أسلوب التصنيف الداخلي لتقدير أهلية المقترضين وبالتالي تقدير مخاطر الائتمان.			3	16.7	5	27.8	7	38.9	3	16.7

	غير موافق إطلاقاً		غير موافق		موافق نوعاً ما		موافق		موافق تماماً	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الاعتماد على تقديرات البنك وفق أسلوب التصنيف الداخلي أدق في قياس المخاطر الائتمانية من الأسلوب المعياري.					5	27.8	5	27.8	8	44.4
لدى مصرفكم القدرة على السيطرة بشكل كاف على المخاطر التي تم تحديدها وقياسها والتحوط لها.					4	22.2	10	55.6	4	22.2
هنالك قدرة لدى البنك على التنبؤ باحتمالية حدوث مخاطر معينة.			2	11.1	5	27.8	10	55.6	1	5.6
هنالك إلمام وإدراك كافي لدى الإدارة العليا للبنك والقائمين على إدارة الرقابة والمخاطر بطبيعة مخاطر التشغيل.					3	16.7	6	33.3	9	50.0
يوجد لدى مصرفكم نظام موثوق به للتقارير الدورية الخاصة بالتعرض للمخاطر وحالات الخسائر المادية.	1	5.6	3	16.7	5	27.8	6	33.3	3	16.7

	غير موافق إطلاقاً		غير موافق		موافق نوعاً ما		موافق		موافق تماماً	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
من الصعب تحديد وقياس مخاطر التشغيل بدقة مما يؤثر سلبا على الدقة في حساب معدل كفاية رأس المال.			4	22.2	8	44.4	6	33.3		
يؤثر التغير في مستوى المخاطر التي تواجه البنك على مقدار الحاجة لرأس المال.			1	5.6			12	66.7	5	27.8
نظام قياس المخاطر لدى البنك يجب أن يكون مرتبط بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر.					1	5.6	7	38.9	10	55.6
منظومة إدارة المخاطر لدى مصرفكم تخضع للتطوير والتحديث باستمرار.					2	11.1	6	33.3	10	55.6
يقوم البنك بتدريب وتأهيل الموظفين على إدارة المخاطر وقياسها.					4	22.2	6	33.3	8	44.4
كادر إدارة المخاطر لدى مصرفكم موهل على استخدام الأساليب المتطورة والحديثة لقياس المخاطر.			3	16.7	4	22.2	6	33.3	5	27.8

	غير موافق إطلاقاً		غير موافق		موافق نوعاً ما		موافق		موافق تماماً	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
يجب أن يكون لدى البنك سياسات وإجراءات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس المخاطر وتقديم التقارير عن التعرضات للمخاطر.							4	22.2	14	77.8
من الضروري أن يقوم البنك باحتساب معدل كفاية رأس المال بدقة عالية.					1	5.6	4	22.2	13	72.2
يجب أن يكون لدى البنك المقدار الكافي من رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي تم قياسها.			1	5.6			2	11.1	15	83.3
من الضروري أن يقوم البنك بالتركيز على الانضباط الداخلي لضمان المراجعة الشاملة ونزاهة العملية الإدارية.					1	5.6	2	11.1	15	83.3
أنظمة القياس والتقييم للمخاطر داخل البنك تخضع لفحوصات دورية للتأكد من فعاليتها.					7	38.9	4	22.2	7	38.9

	غير موافق إطلاقاً		غير موافق		موافق نوعاً ما		موافق		موافق تماماً	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
يمثل وجود قاعدة بيانات شاملة ومتخصصة عن المخاطر التي تواجه البنك سندا قويا لدعم نظام قياس المخاطر لدى البنك ويجعله أكثر فاعلية.							3	16.7	15	83.3
للمراقبين الخارجيين دور فاعل في مراجعة تقديرات البنك الذاتية بالنسبة لمدى كفاية رأس المال.					2	11.1	5	27.8	11	61.1
إدارة المخاطر في مصرفكم لها واجبات ومسؤوليات واضحة تتعلق بعملها.					2	11.1	9	50.0	7	38.9
إدارة المخاطر في مصرفكم تتمتع بالاستقلالية الكافية للقيام بعملها.			1	5.6	2	11.1	6	33.3	9	50.0
إدارة المخاطر في مصرفكم لديها الموارد الكافية والكوادر المؤهلة للقيام بعملها.			2	11.1	3	16.7	6	33.3	7	38.9

	غير موافق إطلاقاً		غير موافق		موافق نوعاً ما		موافق		موافق تماماً	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
يوجد لدى البنك سياسة رسمية للإفصاح ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة.					6	33.3	4	22.2	8	44.4
عملية الإفصاح الفعالة تساعد متعاملي السوق على فهم منظومة المخاطر لدى البنك وتقييم مدى كفاية رأس مال البنك لمواجهة لتلك المخاطر.					3	16.7	5	27.8	10	55.6
يجب أن تكون متطلبات الإفصاح التي سيقوم بها البنك واضحة في سياسة البنك ومحدد بتلك السياسة الضوابط الداخلية اللازمة للتأكد من الالتزام بمتطلبات الإفصاح.			1	5.6	2	11.1	7	38.9	8	44.4
تكرار الإفصاح يضيف أعباء متزايدة على البنك في إعداد التقارير الدورية.					3	16.7	10	55.6	5	27.8
الإدارة والسلطة الرقابية مسئولة عن تحديد الطريقة والمكان للإفصاحات المطلوبة.					1	5.6	9	50.0	8	44.4

	غير موافق إطلاقاً		غير موافق		موافق نوعاً ما		موافق		موافق تماماً	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
معدل كفاية رأس المال					1	5.6	5	27.8	12	66.7
عمليات المراجعة الرقابية					1	5.6	7	38.9	10	55.6
متطلبات الإفصاح العام							2	11.1	16	88.9
	1	5.6	1	5.6	9	50.0	3	16.7	4	22.2
					2	11.1	6	33:3	10	55.6

ملحق (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكامل فقرات الاستبانة

رقم	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يتوفر لدى البنك عملية للتقييم الشامل لمـدى كفاية رأس المال.	4.06	.80
٢	يوجد لدى البنك نظام لقياس مخاطر الائتمـان التي تواجه البنك والسيطرة عليها.	3.50	1.15
٣	يوجد لدى البنك نظام لقياس مخاطر السوق التي تواجه البنك والسيطرة عليها.	3.61	.85
٤	يوجد لدى البنك نظام لقياس مخاطر التشغيل التي تواجه البنك والسيطرة عليها.	3.33	1.08
٥	يوجد لدى البنك نظام لقياس المخاطر الأخـرى التي تواجه البنك غير الواردة في الفقرات السابقة من (٢-٤) والسيطرة عليها.	3.06	.87
٦	أفضل أسلوب لتقييم المخاطر هو أسلوب التقييم الداخلي لها.	4.39	.78
٧	يتوجب على مصرفكم العمل بأعلى من الحدود الدنيا لرأس المال التنظيمي لوجود مخاطر أخرى لم يتم تغطيتها بشكل كامل عند احتساب معدل كفاية رأس المال.	3.89	1.37
٨	الاندماج هو الوسيلة المثلى للبنوك التي تعاني من مشكلة عدم كفاية رأس المال.	2.89	.90

رقم	الفقــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٩	استخدام الأسلوب المعياري في تقــدير مخــاطر الائتمان يؤدي إلى تقييم سليم لهذه المخاطر.	3.11	.90
١٠	إن مصرفكم قادر بكفاءة على استخدام أسلوب التصنيف الداخلي لتقدير أهلية المقترضين وبالتالي تقدير مخاطر الائتمان.	3.56	.98
١١	الاعتماد على تقديرات البنك وفــق أســلوب التصنيف الــداخلي أدق في قيــاس المخــاطر الائتمانية من الأسلوب المعياري.	4.17	.86
١٢	لدى مصرفكم القدرة على الــسيطرة بــشكل كاف على المخاطر التي تم تحديــدها وقياســها والتحوط لها.	4.00	.69
١٣	هنالك قدرة لدى البنك على التنبؤ باحتماليــة حدوث مخاطر معينة.	3.56	.78
١٤	هنالك إلمام وإدراك كافي لــدى الإدارة العليــا للبنك والقائمين على إدارة الرقابــة والمخــاطر بطبيعة مخاطر التشغيل.	4.33	.77
١٥	يوجد لدى مصرفكم نظام موثوق به للتقــارير الدورية الخاصة بالتعرض للمخــاطر وحــالات الخسائر المادية.	3.39	1.14

رقم	الفقـــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٦	من الصعب تحديد وقياس مخاطر التشغيل بدقة مما يؤثر سلبا على الدقة في حساب معدل كفايـــة رأس المال.	3.11	.76
١٧	يؤثر التغير في مستوى المخاطر التي تواجه البنك على مقدار الحاجة لرأس المال.	4.17	.71
١٨	نظام قياس المخاطر لدى البنك يجب أن يكـــون مرتبط بشكل وثيق ومتكامل مـــع العمليـــات اليومية لإدارة المخاطر.	4.50	.62
١٩	منظومة إدارة المخاطر لدى مـــصرفكم تخـــضع للتطوير والتحديث باستمرار.	4.44	.70
٢٠	يقوم البنك بتدريب وتأهيل الموظفين على إدارة المخاطر وقياسها.	4.22	.81
٢١	كادر إدارة المخاطر لدى مصرفكم مؤهل علـــى استخدام الأساليب المتطورة والحديثـــة لقيـــاس المخاطر.	3.72	1.07

رقم	الفقـــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٢٢	يجب أن يكون لدى البنك سياسات وإجراءات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس المخاطر وتقديم التقارير عن التعرضات للمخاطر.	4.78	.43
٢٣	من الضروري أن يقوم البنك باحتساب معدل كفاية رأس المال بدقة عالية.	4.67	.59
٢٤	يجب أن يكون لدى البنك المقدار الكافي من رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي تم قياسها.	4.72	.75
٢٥	من الضروري أن يقوم البنك بالتركيز على الانضباط الداخلي لضمان المراجعة الشاملة ونزاهة العملية الإدارية.	4.78	.55
٢٦	أنظمة القياس والتقييم للمخاطر داخل البنك تخضع لفحوصات دورية للتأكد من فعاليتها.	4.00	.91
٢٧	يمثل وجود قاعدة بيانات شاملة ومتخصصة عن المخاطر التي تواجه البنك سندا قويا لدعم نظام قياس المخاطر لدى البنك ويجعله أكثر فاعلية.	4.83	.38

رقم	الفقـــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٢٨	للمراقبين الخـــارجيين دور فاعـــل في مراجعـــة تقديرات البنك الذاتية بالنسبة لمدى كفاية رأس المال.	4.50	.71
٢٩	إدارة المخـــاطر في مـــصرفكم لهـــا واجبـــات ومسؤوليات واضحة تتعلق بعملها.	4.28	.67
٣٠	إدارة المخاطر في مصرفكم تتمتع بالاســتقلالية الكافية للقيام بعملها.	4.28	.89
٣١	إدارة المخاطر في مصرفكم لديها الموارد الكافية والكوادر المؤهلة للقيام بعملها.	4.00	1.03
٣٢	يوجد لدى البنك سياســة رسميــة للإفــصاح ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة.	4.11	.90
٣٣	عملية الإفصاح الفعالة تساعد متعاملي الــسوق على فهم منظومة المخاطر لدى البنك وتقيــيم مدى كفاية رأس مال البنك لمواجهــة لتلــك المخاطر.	4.39	.78

رقم	الفقـــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٣٤	من الأمور التي تساعد في الإفصاح الفعـال أن متطلبات الإفصاح عن كفاية رأس مال البنـك بموجب اتفاقية بازل (*II*) لا تتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	4.22	.88
٣٥	الإفصاح الفعال يجب أن يتوافق مع مبدأ المادية *Materiality* ومبدأ التكرار *Frequency*.	4.11	.68
٣٦	عملية الإفصاح الفعالة لا تتعارض والحفاظ على سرية المعلومات الحساسة بالنسبة للبنك.	4.39	.61
٣٧	الإيفاء بمتطلبات الإفصاح والشفافية بشكل فعال سيعود بالفائدة على البنوك والسلطات الرقابيـة في مجال إدارة المخاطر والاستقرار المصرفي.	4.61	.61
٣٨	عملية الإفصاح التي يقوم بها البنـك يجـب أن تخضع للمراقبة والتقييم لمعرفة مدى ملاءمتها بما في ذلك المصادقة على صلاحيتها وعدد مـرات الإفصاح.	4.50	.62

Abstract

Hindawi, Anas Sami, *"Attitudes of Jordanian Banks Towards the Implementation of the Requirements of Basel II Agreement"*

Master Thesis in Finance, Yarmouk University for the year 2006

(Supervisor Dr. Abeer Fayez Al-Khoury)

This study aimed at exploring the extent capability of banking sector in Jordan to comply with (Basel II Agreement). The population of the study included all licensed banks (23 bank) worked in the Hashemite Kingdom of Jordan. The researcher had distributed 23 questionnaires to these banks, one for each. The number of questionnaires retrieved was 18 with 78.3% rate of retrieval. The results of questionnaires analysis suggested that the banking sector in Jordan has a high capability to comply with the requirements of (Basel II Agreement), with its three dimensions; capital adequacy ratio, supervisory review process, and public disclosure. The study concluded that the Jordanian banking sectors ability to adapt to the requirements of Basel II accord is not affected by the bank's nationality, whether this bank was Jordanian or non-Jordanian, and their ability to adapt to Basel II accord do not differ with existence of specialized risk management department.